



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY



عاماً من الإنجازات
Years of **Achievements**

التقرير السنوي
2017

إنجازات مميزة ... مستقبل مشرق

بلغت الأرقام الشفافة، تتحدث ثلاثة عقود من الإنجازات عن نفسها بوضوح راسمة صورة ناصعة لمستقبل مشرق، حيث أننا نقف اليوم بثقة على أرض الحاضر الصلبة، نتطلع نحو الفرص القادمة، مؤمنين بقدراتنا وواثقين بقيادتنا، لنبقى دائماً عنواناً للإبداع والنماء والوطنية.

6	تقرير مجلس الإدارة لعام 2017
37	تقرير مراقبي الحسابات
40	بيان الدخل المجمع
41	بيان الدخل الشامل المجمع
42	بيان المركز المالي المجمع
43	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
44	بيان التدفقات النقدية المجمع
46	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



سمو الشيخ نواف الأحمد
الجابري الصباح
ولي العهد



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد
الجابري الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ جابر المبارك
الحمدي الصباح
رئيس مجلس الوزراء

مؤشرات الأداء لعام 2017

إجمالي الأصول المدارة
ألف د.ك.

أتعاب إدارة واستشارات
ألف د.ك.

صافي الأرباح
ألف د.ك.

1,022,042 د.ك

3,096 د.ك

10,307 د.ك

القيمة الدفترية للسهم
فلس

إجمالي حقوق المساهمين
(الخاص بمساهمي الشركة الأم)
ألف د.ك.

إجمالي الأصول
ألف د.ك.

215 فلس

173,912 د.ك

193,595 د.ك

مجلس الإدارة

حمد أحمد حمد العميري
رئيس مجلس الإدارة

مهند محمد عبد المحسن الخرافي
نائب رئيس مجلس الإدارة

خالد وليد خالد الفلاح
عضو مجلس الإدارة

محمد نزار أحمد النصف
عضو مجلس الإدارة

أحمد جاسم محمد الخرافي
عضو مجلس الإدارة

أحمد علي سامي
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

فهد عبدالرحمن المخيزيم
الرئيس التنفيذي

عبدالمحسن عبدالكريم قاروني
نائب رئيس تنفيذي
قطاع نظم المعلومات والتداول الإلكتروني

أحمد عبدالقادر محمد
نائب رئيس تنفيذي
قطاع الخدمات المساندة

محمد مجبل الغربية
نائب رئيس تنفيذي
قطاع الخزينة والأوراق المالية العالمية

أميرة عبدالرحمن محمد
نائب رئيس تنفيذي
قطاع إدارة المخاطر والالتزام

حمد سعود الحميدي
نائب رئيس تنفيذي
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة

نورة سليمان الفصام
نائب رئيس تنفيذي
قطاع الاستثمارات المصرفية

محمد طارق النوري
نائب رئيس أول
قطاع الاستثمارات العقارية

رياض متولي عبدالعزيز
نائب رئيس أول
قطاع القانونية

عبدالرحمن محمد المالكي
نائب رئيس تنفيذي
قطاع إدارة الثروات

تقرير مجلس الإدارة لعام 2017

حضرات السادة المساهمين الكرام

مساهمونا الكرام

بالأصالة عن نفسي وبالنياحة عن جميع إخواني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في شركة الاستثمارات الوطنية، يطيب لي أن أرحب بكم في هذه المناسبة الطيبة والتي سنستعرض بها أهم الأحداث الاقتصادية وأداء الشركة خلال عام 2017 وأهم البيانات للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

مساهمينا الأفاضل

خلال عام 2017 بدت البوادر الملحوظة للاقتصاد العالمي بالإيجابية، وذلك بعد استمرار الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وظهور البوادر الإيجابية في اليابان والأسواق الناشئة وتماسك الإقتصاد الصيني، وقد يعتبر عام 2017 بأنه فترة من التناقضات المتباينة، حيث شهد هذا العام نمو اقتصادات عديدة أدت إلى تسارع النمو جنباً إلى جنب مع التجزء السياسي والاستقطاب والتوتر على المستويين المحلي والدولي، حيث أنه من غير المرجح أن يكون الأداء الإقتصادي محصناً ضد قوى الطرد المركزي السياسي والإجتماعي على المدى البعيد، ومع ذلك وحتى الآن فقد تم تجاهل الاضطرابات السياسية من قبل الأسواق والاقتصادات، ولكن يبدو أن خطر حدوث انتكاسة كبيرة في الأمد القريب ضئيلاً نسبياً.

إن الوضع الاقتصادي في الكويت أصبح مميزاً وذلك من خلال اعتماد وكالات التصنيف العالمية للكثير من المؤسسات الكويتية لاسيما البنوك بالتصنيف المستقر والإيجابي، ويعتبر المناخ الاستثماري بشكل عام ونشاط سوق الأوراق المالية بشكل خاص أفضل من معظم دول الخليج العربي، خصوصاً في ظل تحسن أسعار النفط الكويتي خلال الفترة الماضية، حيث يمتلك الإقتصاد الكويتي العديد من المقومات الهامة لجعل بورصة الكويت تعمل بشكل فعال، لذا وبشكل عام يمكن القول بأن الجميع قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث نجحت بعض الشركات في تخطي الأزمة بخسائر مقبولة، والبعض الآخر مازال يعاني من تداعيات الأزمة ويحاول الخروج منها بأقل الخسائر، ويمكن القول بأن توفر الاستقرار السياسي والأمني كان من أهم المقومات التي ساعدت الإقتصاد الكويتي لجعل بورصة الكويت تعمل بشكل فعال وتؤدي دورها على أكمل وجه ناهيك عن وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المحلي المرن القادر على التكيف بشكل جيد مع المتغيرات والذي ساعد على خلق أجواء الثقة بين المستثمرين، ووجود العديد من المؤسسات المصرفية التي أثبتت نجاحها في خلق قنوات فعالة في عملية زيادة الودائع وتقديم الائتمان ودورها في تمويل النشاط الاقتصادي بشكل عام، وبالطبع فإن وجود هيئة أسواق المال كان من أهم العوامل التي ساعدت ونجاح ملحوظ على تنظيم نشاط الأوراق المالية بمهنية عالية والعمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية، كما أن بنك الكويت المركزي نجح



أساساتنا راسخة

قامت الشركة على قواعد راسخة تعززها قيم عمل ثابتة

في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال دوره في عملية الاستقرار النقدي وتهيئة البيئة المصرفية المناسبة لاقتصاد وطني قادر على النمو بشكل جيد.

إخواني المساهمين

إن الوصف الأمثل لعام 2017 هو عودة الثقة إلى السوق المحلي حيث حلت بورصة الكويت في المركز الأول كأفضل سوق خليجية من حيث الأداء خلال عام 2017، حيث ارتفع مؤشرها السعري بنسبة 11,5% والوزني بنسبة 5,6%. واتخذت البورصة الكثير من الخطوات الهامة للتطوير والتي ساعدت على ترقية السوق للوصول إلى العالمية من خلال الانضمام لمؤشرات FTSE بالإضافة إلى نظام تقسيم الأسواق بصورته الجديدة والمتوقع تطبيقه خلال عام 2018، وهي خطوات في الطريق الصحيح لأنها تزيد من مستوى الشفافية، التي ستساهم في استقطاب المستثمر الأجنبي، وعلى صعيد المنطقة يمكن الجزم بأن اندلاع أزمة قطر مع أربع دول عربية في بداية يونيو 2017 كان صدمة قوية للمجتمع الخليجي والذي انعكس بشكل سلبي على أداء بورصات المنطقة.

مساهمينا الأفاضل

تأرجحت أسعار النفط الكويتي خلال تعاملات عام 2017 بعدما شهدت عدة تغييرات صعوداً وهبوطاً على وقع مجموعة من العوامل تنوعت بين اقتصادية

تارة وسياسية تارة أخرى، ويمكن إلقاء الضوء على عام 2017 حيث شكّل علامة فارقة في مسيرة أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد تمكن برميل النفط الكويتي من تسجيل قفزة نوعية من خلال ارتفاعه أكثر من 11 دولاراً منذ بداية عام 2017، وبدأ برميل النفط الكويتي تداولاته خلال عام 2017 عند مستوى 51.8 دولار أمريكي، في حين أنهى العام عند 63.5 دولار أمريكي، مما يعكس تعافياً ملموساً للأسعار من خلال اتفاق أوبك الذي نجح في كسر النزيف الحاد الذي بدأ منتصف عام 2014، وعلى غرار ارتفاع أسعار النفط الكويتي فقد لاقت أسعار النفط العالمية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2017.

إخواني المساهمين

يعتبر عام 2017 بأنه أحد أفضل الأعوام للأسواق العالمية في العقد الماضي، حيث ارتفعت الأسهم العالمية وفقاً لقياس مؤشر مورغان ستانلي كايبتال إنترناشيونال العالمي (MSCI) بنسبة 22.15%، والذي اتسم باعتباره المكسب الأكبر منذ عام 2013، وما يميز العام المنصرم أن الأداء الجيد كان لجميع أسواق الأسهم العالمية، حيث فاقت فئات الأصول ذات الدخل الثابت بصفة عامة جميع التوقعات، وعلى الرغم من تحقيق فئة السلع ارتفاعاً في النصف الثاني من عام 2017 نتيجة لارتفاع سعر النفط الخام من أدنى مستوياته، إلا أنها بقيت السلبية الوحيدة ضمن فئة الأصول. وكان أداء عام 2017 مماثلاً نوعاً ما لأداء عام 2016 وذلك من نواحي عدة، إلا أن العام المنصرم كان أقوى بالنسبة لأسواق الأسهم العالمية.

عام 2018، وبالنظر إلى النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الفعلي (المعدل حسب التضخم)، يمكن ملاحظة أن أكبر 10 إقتصادات في العالم تنمو جميعها بمعدل متطرد أو متزايد، إضافة لذلك لا تزال معدلات البطالة منخفضة وتظهر تحسناً، وبالنسبة لخارج إطار البنك الاحتياطي الفيدرالي فمن المرجح أن تستمر البنوك المركزية الكبرى الأخرى في طابعها الاستيعابي خلال معظم العام الحالي.

مساهمونا الكرام

يعتبر قطاع الاستثمارات المصرفية المسؤول الرئيسي عن استثمارات الشركة البديلة في الأسواق المحلية والعالمية حيث يهدف لتحقيق أعلى العوائد من خلال الاستثمارات المتنوعة مع الأخذ بعين الاعتبار ازدياد قيمة الأصول والدخل. كما حافظ القطاع على التدفق المنتظم لإيرادات خدماته الاستشارية جنباً إلى جنب مع دخوله في استثمارات جديدة ومتنوعة محققاً أفضل استخدام للموارد المالية المتاحة بالشركة وأقصى عائد على الاستثمار لمساهمي شركة الاستثمارات الوطنية.

وعلى نحو ملحوظ حقق قطاع الاستثمارات المصرفية ربحاً استثنائياً تعزو إيراداته بشكل أساسي إلى أرباحاً ناتجة عن بيع استثمارات متاحة للبيع، وإلى توزيعات الأرباح وأيضاً أرباح من شركات زميلة وتابعة بالإضافة إلى إيرادات

وبالرغم من توقعات الكثيرين أن عام 2017 سيشهد مزيداً من الاضطرابات بسبب السياسة التي فرضت من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والانتخابات الأوروبية والصراع مع كوريا الشمالية وأيضاً الصراعات الواضحة في الشرق الأوسط، إلا أن السوق العالمي تجاهل جميع التوقعات إلى حد كبير، حيث حقق ارتفاعاً مميّزاً بناءً على أرباح الشركات القوية وأيضاً الأمل في الإصلاح الضريبي، كذلك شهد عام 2017 وعلى نحو ملحوظ أمراً استثنائياً تمثل في ارتفاع مؤشر S&P 500 للعائد الإجمالي الذي سار على وتيرة متصاعدة لتحقيق عوائد شهرية إيجابية خلال عام 2017، وهو الأمر الذي لم يتحقق خلال السنوات السابقة من تاريخ المؤشر.

أما بالنسبة للتوقعات للعام 2018 فإنه في ضوء النتائج الاستثنائية للأسواق العالمية في عام 2017، فإنه من المتوقع أن يكون هناك تصحيحاً خلال مرحلة ما، والذي أدى إلى سلسلة المكاسب الإيجابية غير المسبوقة التي نشهدها حالياً، وحتى الآن لم تتحقق محفزات هذا التصحيح، حيث تشير الاحتمالات بأن السياسة النقدية تتضمن الأخطاء وذلك من قبل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الجديد جيروم باول، أو يعتبر ذلك دليل على التباطؤ الخارجي على الأخص الصين، أو تشير إلى أي من أحداث البجعة السوداء المحيطة بالجغرافيا السياسية، وبصرف النظر عن التصحيح المتأخر، فإننا نؤمن بأن الأسس الاقتصادية الرئيسية لا تزال قائمة لاستمرار النمو العالمي، وبالتالي فإن أسواق الأسهم العالمية بإمكانها الاستمرار بالارتفاع بشكل جيد خلال

الناشئة، ليتم ترقيتها ضمن الأسواق الناشئة الثانوية لمؤشر فوتسي راسيل في نهاية شهر سبتمبر من عام 2017، وتمت الإشارة إلى هذه النقطة في المقدمة لأهمية هذا الإنجاز على المستوى الاقتصادي للدولة بشكل عام وبورصة الكويت بشكل خاص.

ويمكن إلقاء الضوء على أداء بورصة الكويت خلال عام 2017، فقد كان أكثر نشاطاً مقارنةً بأداء عام 2016، حيث شهدنا ارتفاعاً في معدل قيمة التداول اليومي بنحو 99.7% والتي بلغت 23.0 مليون دينار كويتي مقارنةً بمعدل 11.5 مليون دينار كويتي للعام السابق، كما شهدت مؤشرات السوق في بداية العام سلسلة من الارتفاعات، ثم شهدت مؤشرات السوق الوزنية (وهي الأكثر دقة في وصف نشاط السوق) حركة من الأداء المتذبذب في مسار أفقي مائل للهبوط، لتعبر عن حركة تصحيح نسبية، وسط قيم تداولات ضعيفة جاءت بعد تأثير المتعاملين بعدة عوامل منها زمنية خاصة بموسم الإجازة الصيفية وما يصاحبها من تراجع لنشاط المستثمرين، أما العوامل الفنية فقد شهدنا تطورات فنية مختلفة على صعيد آليات التداول ودورة التسوية والتقصص (T+3) في منظومة ما بعد التداول المستجدة، والتي قابلها حذر وترقب من بعض الأوساط الاستثمارية بالحديث عن الأداء الإيجابي للسوق خلال الربع الثالث نتيجة الزخم الشرائي الذي طال بعض الأسهم التشغيلية والبنوك وارتفاع مستويات السيولة، لا بد من الإشارة إلى موضوع ترقية بورصة الكويت ضمن الأسواق الناشئة بحسب مؤشر فوتسي حيث كانت المحرك الرئيسي وراء انتعاش السوق بشكل عام والأسهم

الخدمات الاستشارية المالية، حيث حقق القطاع النجاح في التخارج من خمسة استثمارات محلية وعالمية.

وقد حافظ القطاع على إيراداته الاعتيادية من خلال أتعاب الخدمات الاستشارية المالية والعمل على خدمة عملائه في مختلف الأنشطة المصرفية مثل إدارة عمليات الاستحواذ التي تتم على الشركات المدرجة في بورصة الكويت بصفقات إجمالية بلغت 306.67 مليون دينار كويتي خلال عام 2017 حيث كانت أبرزها الصفقة التاريخية الخاصة بالاستحواذ لشركة أدبيتيو أي دي إنفستمننتس ليميتد على الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) بعدد أسهم 375,567,721 سهم بما يعادل 93.42% من أسهم أمريكانا.

وعلى صعيد استثماري متصل استخدم قطاع الاستثمارات المصرفية السيولة المتوفرة للدخول مع شركات عالمية متخصصة في استثمارات متنوعة لقطاعات الخدمات المالية والعقارية والطاقة والنقل، فضلاً عن الاستثمار في قطاع التعليم.

إخواني المساهمين

يتسم عام 2017 بعودة الثقة إلى السوق المحلي، حيث تعززت هذه الحالة بعد أن سطرت بورصة الكويت وعلى نحو ملحوظ صفحة جديدة في قائمة الأسواق



رؤيتنا واضحة

قادت رؤيتنا المستقبلية الواضحة لإدراج الشركة في سوق الأوراق المالية

القيادية بشكل خاص، حيث أن بعد ترقية السوق يتوقع المزيد من مساهمات رؤوس الأموال المحلية لدخول السوق على المدى المتوسط والإعلان عن مرحلة جديدة في توطين الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل على أقل تقدير، والتي من المتوقع أن تبلغ ما يقارب 750 مليون دولار أمريكي، وتعد مثل تلك النقلة التي تنتظرها الأوساط الاقتصادية منذ وقت طويل دليل على نجاح الجهات الرقابية وبورصة الكويت في تبني استراتيجية هادفة في تطوير بورصة الكويت وفق المعايير العالمية.

وبالرجوع إلى أداء السوق خلال الربع الرابع والأخير، كان الأداء ضعيفاً فقد تراجعت البورصة تحت تأثير التوترات الجيوسياسية الإقليمية وذلك بعد أن شهد السوق موجة بيع عشوائية خلال الفترة، لتسيطر حالة من التشاؤم على نفسية المتعاملين في السوق، وبرأينا نرى أن السوق قد دخل مرحلة تصحيح طبيعية ومستحقة عند النظر إلى الأداء السنوي للمؤشرات الوزنية بتاريخ 17 سبتمبر 2017 الذي تجاوز 17%. لذلك عادة ما نشاهد حركات تصحيح وتعديل في أسعار الأسهم في الأسواق المالية بعد موجة من الارتفاعات نتيجة إقبال المستثمرين على موجات جني أرباح، ولعل عامل آخر متمثل في نوعية المستثمرين وأحجامهم ساهم في عملية تراجع نشاط السوق، حيث أن شريحة الأفراد تعتبر من أكبر الشرائح المساهمة في سيولة السوق وهذه النوعية من المستثمرين عادة ما تفضل الخروج من أسواق الأسهم في حالات الأزمات والتطورات السياسية واتباع أسلوب الحذر والترقب بشكل مبالغ نوعاً ما، وعليه يمكننا القول بأن

العوامل الفنية والأجواء الجيوسياسية السلبية قد اجتمعا في ذات التوقيت (الربع الأخير من السنة) لتؤثر سلباً على العمليات الاستثمارية في بورصة الكويت.

ولعل إلقاء الضوء على أهم الأحداث والتغيرات الاقتصادية يشكل أمراً هاماً في قراءة الوضع الاقتصادي المحلي وأثره على أداء السوق، بدايةً النظر يكون على حركة أسعار أسواق النفط الخام وآثارها الاقتصادية، حيث أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط. إن استمرار التعاون بين أعضاء منظمة أوبك وخارجها خلال عام 2017 في تخفيض إنتاج النفط بهدف إزالة وفرة المعروض العالمي من النفط الخام من جهة العرض وتعافي أداء الاقتصاد العالمي في تحسن معدلات الطلب، أمر ساهم في توازن السوق النفطي وتصحيح حركة التراجع لأسعاره التي بدأت في منتصف عام 2014، ليصل سعر النفط الكويتي إلى مستويات 63.5 دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2017، وبناءً على المعطيات السابقة بلغ متوسط معدل سعر البرميل 44.7 دولار أمريكي للسنة المالية السابقة 2016/2017 وتسجيل الموازنة العامة عجزاً فعلياً بلغ 4.6 مليار د.ك، بينما يتوقع أن يكون هناك تحسن أكبر في بند الإيرادات للسنة المالية 2017/2018 (معدل سعر البرميل للنفط الكويتي 51.6 دولار أمريكي خلال 12 شهر) حيث من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة إلى ما بين 3.5 - 4.0 مليار د.ك، ونتيجة لهذا العجز قامت الحكومة بالاقتراض من أسواق الدين العالمية في مارس 2017 بعد إصدارها سندات دولية بقيمة 8 مليار دولار أمريكي بأسعار تنافسية وذلك بهدف تمويل عجز الموازنة العامة، كما أن

الإقليمي تشكل تحدياً للنمو الاقتصادي، ومدى صمود اتفاقية أوبك خلال عام 2018 تشكل تحدي آخر من زاوية أخرى، حيث يشكل المحور الأول عاملاً أساسياً في عملية تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لزيادة المشاريع الرأسمالية والتوسع في نشاط القطاعات غير النفطية وعملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، في حين يمثل المحور الآخر عامل جوهري في استقرار أسعار النفط العالمية، والذي يرتبط مباشرة بالهيكل المالي للدولة ومدى قدرتها على تطبيق خططها التتموية على المدى الطويل، وفي ظل هذه التحديات والعراقيل التي تفرضها المتغيرات السريعة، يبقى التعاون المثمر بين الحكومة ومجلس الأمة هو صمام الأمان في تخطي الأزمات التي تشهدها الساحة الإقليمية، مع إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق نموذج نمو يقوده مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو الأمر الذي أكد عليه الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة ليشير إلى هذه التحديات وأهمية العمل على تحقيق أمن الكويت والحفاظ على الوحدة الوطنية، مع أهمية التتمية المستدامة الشاملة من خلال إصلاح الاقتصاد الوطني، الذي يعاني من اختلالات هيكلية أولها الاعتماد على مورد طبيعي وحيد وناضب هو النفط، حيث أن الإصلاح الاقتصادي لم يعد خياراً مطروحاً يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح ضرورة ملحة تضمن الاستدامة لبناء مستقبل جديد وواعد لدولتنا الحبيبة الكويت.

وبالرغم من الانخفاضات التي شهدتها جميع الأسواق الخليجية الرئيسية

انخفاض معدل إنتاج النفط بنحو 5% والذي يعكس التزام دولة الكويت باتفاق أوبك لتخفيض إنتاج النفط، أدى إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي لعام 2017 بنسبة 2.5% وذلك لتراجع الإيرادات من الصادرات النفطية بشكل عام، ونتيجة لهذه التحديات للاقتصاد الوطني، قامت الحكومة في بداية عام 2017 بوضع رؤية جديدة 2035 تسعى من خلالها لتحقيق خمسة أهداف استراتيجية تعمل على تحقيق اقتصاد مستدام، ومبنية على العديد من البرامج التتموية على المدى القصير والطويل، إلى جانب المردود الإيجابي من خطط التنويع الاقتصادي في القطاع غير النفطي في ظل تركيز الدولة لزيادة النفقات الرأسمالية في شتى قطاعات الاقتصاد، إلا أن الملاحظ هو التباطؤ الحكومي في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خصوصاً في ظل معارضة شعبية لإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية، وعلى الجانب الآخر لا بد من الإشارة إلى نجاح بنك الكويت المركزي في بقاء سعر الخصم في معدلات (2.5% - 2.75%) داعماً لتعافي معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية من جهة والبقاء على تنافسية وجاذبية الدينار الكويتي للمدخرات المحلية في معادلة صعبة نسبياً، خصوصاً في ظل تواضع معدلات نمو الائتمان المصرفي المحلي، وهو أمر يحسب للبنك في سياساته النقدية المرنة وكيفية تعاطيها مع تغيرات أسواق العملات العالمية لسياساتها التوسعية والانكماشية.

وبرأينا أن عام 2018 هو استمرار للتحديات التي فرضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة، فالتطورات الجيوسياسية وضبابية المشهد السياسي

إخواني المساهمين،

خلال عام 2017، ركز قطاع إدارة الثروات على بناء الإمكانيات المتوفرة في القطاع، فقد كان أحد أهم التحديات في تلك السنة هو مواصلة توفيق أوضاع محافظ العملاء ومالكي وحدات الصناديق بما يتماشى مع متطلبات هيئة أسواق المال ولائحتها التنفيذية، وبذلت جهود كبيرة في عملية تجميع وتحديث بيانات العملاء ووثائقهم الثبوتية، كما لعب قطاع إدارة الثروات دوراً أساسياً في عملية تطبيق نظام حاسوب آلي جديد في خدمة العملاء ومحافظهم لدى الشركة قادراً على إصدار تقارير دورية تمتاز بدرجة عالية من الشفافية والدقة وتتضمن كافة متطلبات هيئة أسواق المال فيما يتعلق بمحتوى التقرير.

أما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية فقد أولت الشركة اهتماماً خاصاً بهذه الناحية وذلك من خلال المشاركة في نشاطات مجتمعية تهدف إلى تقديم الإرشاد الوظيفي لطلبة الجامعات في الكويت ممن أبدوا اهتماماً في وظائف مستقبلية في قطاع المال والأعمال.

خلال عام 2017، لعب قطاع إدارة الثروات دوراً محورياً في الاستحواذ الإلزامي لإتمام صفقة بيع أسهم أمريكانا إلى شركة أدبتيو أي دي إنفستمنس ليميتد بالإضافة إلى صفقة شركة زين المباعية من قبل أحد عملائها إلى شركة عمانتل للاتصالات والتي كانت إحدى أهم الصفقات في بورصة الكويت عامة وقطاع

خلال عام 2017، وتذبذب السوق المحلي تحديداً في الربع الأخير من العام وما شهدتها من تقلبات أتيننا على ذكرها في السياق، إلا أننا في شركة الاستثمارات الوطنية استطعنا الحفاظ على أداء متفوق لصناديقنا الاستثمارية فاقت بأدائها المؤشرات المعيارية المتبعة، حيث أن صندوق الوطنية الاستثماري والذي يستثمر في أسهم الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت حقق منذ بداية العام حتى نهاية تداولات شهر ديسمبر عائداً بلغ 9.3% وهو يفوق عائد المؤشر الوزني الذي بلغ 5.6% حيث يعد من بين أكبر الصناديق الاستثمارية من ناحية حجم صافي قيمة الأصول في الكويت، وكذلك صندوق المدى الاستثماري الذي يستثمر في أسهم الشركات المحلية والخليجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حقق منذ بداية العام عائداً بلغ 1.6% وهو يفوق عائد مؤشره المعياري الذي بلغ -3.9%، وكذلك الحال بالنسبة إلى صندوق الدارج الاستثماري الذي يستثمر في أسهم الشركات المحلية والخليجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حقق منذ بداية العام عائداً بلغ 2.03% وهو يفوق عائد مؤشره المعياري الذي بلغ 0.3%، بينما حقق صندوقنا زاجل للخدمات والاتصالات وموارد للصناعة والخدمات النفطية المتوافقين مع أحكام الشريعة أداءً سالباً متمشياً مع أداء مؤشرات المعيارية والتي تأثرت بنسبة كبيرة بأداء الأسواق الخليجية، ولا شك أن الجهود المبذولة من الشركة في مواجهة هذه التحديات، والتي اعتمدت على اقتناء الأصول المدرة للدخل ساهمت في تحسين الأداء وتفادي الخسائر الكبيرة في قيمة أصول مجمل الصناديق المدارة من قبل الشركة.



قيادتنا ثقة

قيادة حكيمة محل ثقة نخبة مميزة من المساهمين

بمقدار 16.6% مقارنةً مع عام 2016، على الرغم من عدم شراء أية عقارات جديدة وذلك نظراً لظروف السوق العقاري في الكويت إلا أنه تم بيع عقارين في رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ربح تقدر بـ 29%.

في عام 2017 تم إنجاز مشروع الخليجية سكوير والذي بدأ بوضوح ملامح المشروع خلال وقت قصير، حيث زادت إيرادات مجمع الخليجية للعام المنصرم بنسبة 3% مقارنةً بعام 2016 على الرغم من عمليات الإخلاء التي تمت لبعض المستأجرين من أجل التحسين والتطوير في المجمع للحصول على النتائج الإيجابية والمرجوة خلال العامين القادمين، في حين استمر القطاع في تقديم الخدمات الريادية في مجال إدارة أملاك الغير والتوسع في هذا المجال، مما كان له الأثر الواضح في نمو إيرادات أتعاب إدارة أملاك الغير في العام المنصرم بنسبة تقدر بـ 13% مقارنةً بعام 2016.

مساهمونا الكرام

يعتبر قطاع نظم المعلومات والتداول الإلكتروني المسؤول الأول والأساسي عن إنشاء ومراقبة وصيانة جميع أنظمة وتطبيقات وخدمات نظم المعلومات في الشركة، وتتمثل أهم إنجازات القطاع خلال عام 2017 هو الانتهاء بنجاح من تطبيق النظام الجديد الخاص بقطاع الثروات وإدارة الصناديق الاستثمارية، وهو نظام يتسم بالشمولية والمرونة تم إنشائه ليلبي احتياجات الشركة المتزايدة لإدارة

الاتصالات بصفة خاصة، وقياساً على هذا النجاح زادت ثقة العملاء بقدرات الشركة وكوادرها العاملة حيث كانت مقصداً لاختيارها مديراً لعمليات المزادات والاستحوادات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاستحواذ الإلزامي لشركة بوبيان للبتروكيماويات على أسهم شركة المجموعة التعليمية القابضة وغيرها من صفقات البيع من خلال المزادات على أسهم عدد من الشركات المدرجة.

مساهمينا الأفاضل

على مستوى قطاع الاستثمارات العقارية فقد تميز قطاع السكن الخاص باستقراره الواضح بعد الربع الأول من عام 2017، والذي بدأ واضحاً في حجم التداول في قطاع العقار بنسبة 28% مقارنةً مع عام 2016 الذي بدأ غير واضح المعالم من حيث حجم التداول، حيث كان له الأثر الأكبر في زيادة حجم التداول لمختلف القطاعات بنسبة 11% على الرغم من الانخفاض الواضح في حجم التداول في القطاعين الاستثماري والتجاري بنسبة 18.3% على التوالي مقارنةً بالعام 2016.

وعلى صعيد الأسعار فقد شهد عام 2017 انخفاضاً محدوداً في العقار الاستثماري بمعدل يتراوح بين 2 - 3% في حين حافظ العقار التجاري على ثبات مستواه مقارنةً بعام 2016.

حقق قطاع الاستثمارات العقارية نمواً ملحوظاً في الإيرادات للعام المنصرم

إخواني المساهمين

إن أساس إدارة المخاطر هو تخطيط وإدارة وتنظيم نشاطات المؤسسة وذلك للحد من مختلف أنواع المخاطر التي تؤثر سلباً على المؤسسة من حيث الربحية والسمعة ورأس المال، وقد صممت الشركة إطار متكامل لإدارة المخاطر يشمل جميع المخاطر المحتملة مثل مخاطر السوق والسيولة والعمليات والمخاطر المالية والإستراتيجية والإدارية وغيرها .

إن التوجه الخاص بإدارة المخاطر تدعمه مجموعة من وسائل التحكم، فالسياسة المتبعة تقوم بتعريف كل شكل من أشكال المخاطر وكيفية قياسها ومراقبتها والحد منها، وإدارة تلك العملية تتم من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة والمخولة منه بتلك الصلاحيات.

يقوم فريق عمل إدارة المخاطر بالشركة باستخدام أحدث وسائل التحليل للقياس والحد من أنواع المخاطر مثل ال Stress – testing وال VAR modelling وال Scenario analysis و Risk control self-assessment وغيرها من أساليب التحليل، ويدعم مجلس إدارة الشركة تلك المهام ويحرص على تطبيقها على مستوى الشركة ككل.

يعد الإلتزام الرقابي ركن أساسي لنجاح أي شركة، فالفشل في تطبيق القوانين

خدمة العملاء وإدارة المحافظ وإدارة الصناديق الاستثمارية وإعداد التقارير وقياس الأداء وتحليل المخاطر والالتزام.

ويمكن التطرق إلى أهم إنجازات القطاع خلال عام 2017، حيث تم استبدال كتيب دليل جيب المستثمر بتطبيق نظام IPG على موقع الشركة الإلكتروني، بالإضافة إلى الانتهاء من تطوير تطبيق الهاتف المحمول بالتنسيق مع الإدارات المعنية التي تعمل كدليل جيب شخصي للمستثمر في بورصة الكويت وإضافة هذا التطبيق التقني المتطور على موقع شركة الاستثمارات الوطنية.

ويمكن إلقاء الضوء على برنامج التعافي من الكوارث بما يتماشى مع توجيهات هيئة أسواق المال، الذي تم الانتهاء من إعداده خلال العام المنصرم بحيث يضمن عدم انقطاع الخدمة الإلكترونية عن موظفيها وعملائها.

بالنسبة لنظام التداول الإلكتروني (NICE360) لدى الشركة، فقد نجح النظام في إكمال الانضمام إلى المرحلة الانتقالية لنظام ما بعد التداول IPTM1 الذي قام بإنشائه وتجهيزه كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وهيئة أسواق المال والذي تم تسميته بناءً على ذلك بفريق جاهزية السوق، وقد شارك فريق عمل قطاع نظم المعلومات والتداول الإلكتروني في الشركة بالعديد من اختبارات السوق الواسعة التي أجريت في السابق وما زالت حتى الآن من قبل فريق جاهزية السوق.

واللوائح المنظمة لن يؤدي فقط إلى تغريم الشركة وخسارتها المالية بل له أثراً سلبياً على سمعة الشركة ككل وإنجازاتها على المدى الطويل، ولهذا السبب وضعت الشركة إطار متكامل للالتزام الرقابي واللوائح الداخلية لجميع أنشطة الشركة، مع المتابعة المستمرة من قبل إدارة الالتزام لتأكيد العمل وفقاً لأحدث القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.

كما تقوم إدارة الالتزام بمتابعة مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وتطبيق تعليمات حوكمة الشركات وجميع نظم الرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإشراف ومتابعة عمل المدقق الداخلي.

وتعطي الشركة الأولوية القصوى لحقوق مساهميها والافصاح عن المعلومات الجوهرية بشكل مستمر سواء بموقع الشركة الرسمي أو موقع البورصة وذلك لإطلاع المساهمين وأصحاب المصالح بتلك المعلومات، بالإضافة إلى البيانات المالية وأهم التطورات بالشركة وغيرها، بحيث توفر هذه المعلومات على الموقع الرسمي للشركة أو من خلال وحدة شؤون المستثمرين.

وفيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلتزم الشركة بالقانون رقم 106 لعام 2013 ولائحته التنفيذية وكذلك القانون رقم 7 لعام 2010 ولائحته التنفيذية، وقد قامت الشركة بعمل دورات تخصصية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال عام 2017 لإثراء معلوماتهم في هذا الشأن وإعلامهم بأهم المستجدات.

هذا وتقوم الشركة بمتابعة أي تطورات تخص مكافحة غسل الأموال وتقوم بتدريب موظفيها بشكل مستمر ليكونوا دائماً على دراية ووعي كاملين بتلك التعليمات وكذلك تدريبهم على أحدث وسائل العناية الواجب تطبيقها وتقييم مخاطر العملاء والعمليات المشتبه بها، علماً بأنه قد تم حديثاً تفعيل نظام آلي جديد لهذا الغرض CRM System .

ملخص تقرير حوكمة الشركات

المقدمة

تم إعداد التقرير وفقاً لما جاء بالبند رقم (9) من المادة 3-7 بالقاعدة الثانية من الكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك بغرض تلاوته على السادة مساهمي شركة الاستثمارات الوطنية في الجمعية العامة السنوية للشركة، حيث يشتمل على الإجراءات التي اتخذتها الشركة في سبيل استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى التقيد بها.

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1. نبذة عن تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الشركة من ستة أعضاء منهم خمسة أعضاء غير تنفيذيين وعضو مستقل، وتنوع خبراتهم العلمية في عدة مجالات كما سيتم توضيحه أدناه:



أدائنا مميز

حصلنا عبر مسيرتنا 23 جائزة من مؤسسات إقليمية ودولية تقديراً لأدائنا المميز

تاريخ الانتخاب	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تصنيف العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	الإسم
2015/05/28	بكالوريوس محاسبة - خبرة 33 سنة	رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي)	السيد/ حمد أحمد حمد العميري
2015/05/28	بكالوريوس اقتصاد - خبرة 27 سنة	نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي)	السيد/ مهني محمد عبدالمحسن الخرافي
2015/05/28	بكالوريوس إدارة عامة والعلوم السياسية كلية التجارة - خبرة 15 سنة	عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل وغير تنفيذي)	السيد/ محمد نزار أحمد النصف
2015/05/28	بكالوريوس العلوم الإدارية - خبرة 12 سنة	عضو مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي)	السيد/ خالد وليد خالد الفلاح
2015/05/28	بكالوريوس إدارة أعمال - خبرة 16 سنة	عضو مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي) (قدم استقالته بتاريخ 2017/08/08)	المغفور له السيد/ حمد عبداللطيف عبدالله العصفور
2017/11/21	بكالوريوس تجارة - خبرة 40 سنة	عضو مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي)	السيد/ أحمد علي سامي
2015/05/28	بكالوريوس محاسبة - خبرة 8 سنوات	عضو مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي)	السيد/ أحمد جاسم محمد الخرافي
2011/11/22	بكالوريوس علوم - تخصص اقتصاد خبرة أكثر من 30 سنة	أمين سر مجلس الإدارة	السيد/ أحمد عبدالقادر محمد

2. نبذة عن اجتماعات مجلس إدارة الشركة خلال عام 2017

عقد مجلس الإدارة تسعة اجتماعات خلال عام 2017 وهو ما يفوق العدد المطلوب لعقد اجتماعات مجلس الإدارة بموجب قانون الشركات وقواعد الحوكمة الصادرة من هيئة أسواق المال، ويحظى المجلس بنسبة حضور عالية ومشاركة فعالة من أعضاء مجلس الإدارة كما هو مفصل أدناه:-

عدد الاجتماعات	اجتماع رقم 2017/9 المنعقد في تاريخ 2017.12.12	اجتماع رقم 2017/8 المنعقد في تاريخ 2017.11.1	اجتماع رقم 2017/7 المنعقد في تاريخ 2017.10.17	اجتماع رقم 2017/6 المنعقد في تاريخ 2017.8.9	اجتماع رقم 2017/5 المنعقد في تاريخ 2017.7.23	اجتماع رقم 2017/4 المنعقد في تاريخ 2017.5.14	اجتماع رقم 2017/3 المنعقد في تاريخ 2017.5.7	اجتماع رقم 2017/2 المنعقد في تاريخ 2017.4.16	اجتماع رقم 2017/1 المنعقد في تاريخ 2017.4.9	اسم العضو
9	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	حمد أحمد حمد العميري رئيس مجلس الإدارة
9	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مهند محمد عبد المحسن الخرافي نائب رئيس مجلس الإدارة
9	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد نزار أحمد النصف عضو مجلس الإدارة
9	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	خالد وليد خالد الفلاح عضو مجلس الإدارة
5	-	-	-	قدم استقالته بتاريخ 2017/8/8	✓	✓	✓	✓	✓	المغفور له / حمد عبد اللطيف عبدالله العصفور عضو مجلس الإدارة
9	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	أحمد جاسم محمد الخرافي عضو مجلس الإدارة
1	✓	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	لم يكن عضوا بعد	أحمد علي سامي - عضو مجلس الإدارة تم انتخابه في الجمعية العمومية بتاريخ 2017/11/21 ليحل محل العضو المستقيل
8	✓	✓	✓	× إجازة خاصة	✓	✓	✓	✓	✓	أحمد عبدالقادر محمد أمين سر مجلس الإدارة

3. موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة:
- يتم تجهيز الملفات للسادة أعضاء المجلس بكافة التفاصيل المطروحة على جدول أعمال المجلس.
 - يتم إرسالها عادةً قبل أسبوع من تاريخ انعقاد مجلس الإدارة، وذلك بعد التنسيق مع السادة الأعضاء على موعد انعقاد المجلس ووقت انعقاده بحيث يكون التاريخ المقترح والوقت مناسب لجميع أعضاء المجلس.
 - يتم مراسلة الإدارات المعنية من قبل أمين السر بقرارات مجلس الإدارة ذات الصلة بكل إدارة.
 - محاضر الاجتماعات متاحة للاطلاع والرجوع إليها في حال طلبها من قبل السادة الأعضاء في أي وقت، والمحاضر الأصلية محفوظة في خزانة مقفلة تحت إشراف أمين سر مجلس الإدارة ومدير مكتب رئيس مجلس الإدارة.
3. الموافقة على مسودة تقرير الحوكمة لعام 2016 والذي تم عرضه على الجمعية العمومية العادية للشركة خلال عام 2017.
4. الموافقة على خطة التدقيق لعام 2017.
5. الموافقة على تجديد خطوط الائتمان الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية.
6. الموافقة على تصنيف الأصول حسب تعليمات IFRS 9 وتأثيره على المركز المالي للشركة.
7. الموافقة على التعديلات المقترحة للهيكل التنظيمي للشركة.
8. الاطلاع على التقارير الدورية المقدمة بشأن مقارنة الميزانية مع النتائج الفعلية.
9. الاطلاع على التقارير الدورية المقدمة من «ضابط الالتزام» بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
10. الاطلاع على التقارير الدورية بشأن القضايا المرفوعة من ضد الشركة المتداولة أمام المحاكم.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

4. أهم إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2017 تتمثل في التالي:
1. مناقشة البيانات المالية للشركة خلال الفترات الدورية المطلوبة والمصادقة عليها.
 2. اعتماد الخطة السنوية لعام 2017.
1. تحديد سياسة مسؤوليات ومهام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
- يتم إعداد هذه السياسة بصورة مفصلة لتحديد المهام والمسؤوليات

على التقارير المقدمة من المدقق الداخلي بشأن ملاحظاته على إدارات الشركة، وكذلك اطّلت على البيانات المالية الدورية للشركة، كما اطّلت على عقود الاتفاقيات المزمع توقيعها مع المدقق الداخلي والمدققين الخارجيين للشركة، بالإضافة إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي فيما يتعلق بالبيانات المالية للشركة وآخر المستجدات والمتطلبات الجديدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، كما اطّلت اللجنة على التقرير الخاص بشأن كفاية نظم الرقابة الداخلية والموافقة عليه، بالإضافة إلى الاطلاع على تقرير نظم الرقابة الداخلية والموافقة عليه.

ثالثاً : لجنة إدارة المخاطر :

- قامت اللجنة بعقد أربع اجتماعات خلال عام 2017، حيث اطّلت اللجنة على التقرير الخاص بأداء الإدارات التشغيلية، وكذلك مناقشة نسب التركيز لمخاطر الاستثمار، كما اطّلت اللجنة على التقرير المقدم بشأن الاستثمارات المباشرة وإصدار توصياتها بهذا الشأن، وكذلك اطّلت اللجنة على التقرير الخاص بسجل المخاطر للشركة، وتقرير «Risk Control Self-Assessment»، بالإضافة إلى الموافقة على التقرير النصف سنوي المطلوب تقديمه لهيئة أسواق المال.

والصلاحيات المالية والإدارية بشكل مفصل ودقيق ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبق على جميع إدارات الشركة، وكذلك التوقعات المعتمدة للمخولين بالتوقيع نيابة عن الشركة كل وفقاً لمنصبه.

- يتم مراجعة تلك المسؤوليات والصلاحيات بحد أدنى سنوياً لإجراء أية تغييرات وفقاً لمتطلبات العمل.
- فيما يخص الإدارة التنفيذية، يوجد وصف وظيفي معتمد لأعضاء الإدارة التنفيذية ويعكس الهيكل التنظيمي تحديد السلطات والمهام وتطبيق مبدأ الفصل بين المهام Segregation of duties.

2. تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وفقاً لقواعد الحوكمة و ضمان فاعليتها واستقلاليتها.

أولاً : لجنة الاستثمار :

- قامت اللجنة بعقد اجتماعين خلال عام 2017، بناءً على تعديل لائحته لعقد اجتماعين بالسنة بدلاً من أربعة اجتماعات، حيث اطّلت اللجنة على عدة فرص استثمارية تتعلق بشراء عقارات داخل الكويت، كما اطّلت على فرص استثمارية تتعلق بالاستثمار المباشر في شركات محلية.

ثانياً : لجنة التدقيق :

- قامت اللجنة بعقد خمسة اجتماعات خلال عام 2017، حيث اطّلت اللجنة



1.8

أصولنا قوية

بحنكة وحكمة أدركنا نحو 1.8 بليون دينار من الاستثمارات والتخارجات حول العالم

رابعاً : لجنة الترشيحات والمكافآت :

- قامت اللجنة بعقد اجتماعين خلال عام 2017، حيث قامت اللجنة بمراجعة مؤشرات الأداء الموضوعية (KPIs) للإدارة التنفيذية، وكذلك مراجعة تقرير أداء مجلس الإدارة لعام 2016، بالإضافة الى الموافقة على الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة البيانات المالية

- قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك وفقاً لمؤشرات الأداء الموضوعية KPIs لضمان العدالة وتوضيح مواقع القصور، فضلاً عن تشجيع الجميع للقيام بدوره على أكمل وجه.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس

الإدارة والإدارة التنفيذية

- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالكفاءة والخبرة والمستوى العلمي المطلوب لأداء وظائفهم، حيث يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بتنوع الخبرات ما بين الخبرات الاقتصادية والخبرات بالقطاع الاستثماري والمالي وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع العقار، مما يضيف فاعلية وتنوع لعمل مجلس الإدارة.
- يتمتع الرئيس التنفيذي للشركة بخبرة واسعة في مجال الاستثمار وإدارة الأصول تتجاوز العشرين عاماً، فضلاً عن شغل عدة عضويات في مجالس إدارات شركات مرموقة استثمارية وعقارية وغيرها وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كليفلاند - أوهايو.

1. دور مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

- يقع ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والمذكورة باللائحة المعتمدة للمجلس إقرار الميزانيات التقديرية السنوية وإعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية، كما يتضمن التقرير السنوي المرفوع من مجلس إدارة الشركة مسؤولية سلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة. تقوم الإدارة التنفيذية ممثلة في الرئيس التنفيذي بالتعهد لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وتم استعراض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، وأنها أعدت وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة.

2. دور لجنة التدقيق

- الإشراف الفني على مهام مكتب المدقق الداخلي من أجل التحقق من مدى فاعليته في تنفيذ الأعمال.

- تتبع تلك الإدارة مجلس الإدارة مباشرةً وذلك لضمان استقلاليتها، حيث ترفع تقاريرها إلى كل من لجنة المخاطر ومجلس الإدارة مباشرةً دون تدخل من الإدارة التنفيذية لضمان الشفافية.
- يعكس الهيكل التنظيمي للإدارة مختلف الوظائف بوضوح والفصل بين المهام والمسئوليات، كما يعكس استقلالية الإدارة عن الجهاز التنفيذي.

ب. لجنة إدارة المخاطر

لجنة إدارة المخاطر تم تشكيلها من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة ويرأسها عضو مستقل غير تنفيذي وفقاً لتعليمات الهيئة، وتقوم بالأدوار التالية :-

- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات، وأنها تتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة.
- ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة وذلك لتحديد أوجه القصور فيها.
- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك لضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم، ومراجعة خطابات تعيينهم.
- التوصية بتعيين الجهة الخارجية المناط بها أعمال التدقيق الداخلي.

القاعدة الخامسة:

وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1. نظم إدارة المخاطر

تحرص الشركة على مراعاة الالتزام بنظم إدارة المخاطر وقد اتبعت عدة خطوات لضمان فعالية واستقلال عمل إدارة المخاطر كالتالي:-

أ. إدارة المخاطر

- يوجد لدى الشركة إدارة مستقلة للمخاطر تتكون من عدد من الموظفين المؤهلين من ذوي الخبرات في هذا المجال وتم تسجيلهم وفقاً لقواعد الكفاءة والنزاهة الصادرة من هيئة أسواق المال.

- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.
- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد نطاق المخاطر التي قد تواجه الشركة وإنشاء بيئة ملمة بثقافة الحد من المخاطر على مستوى الشركة، وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة بالشركة.

ب. الإجراءات المتخذة لضمان كفاية أنظمة الرقابة الداخلية

- التحديد السليم للمهام والمسؤوليات
 - تحديث الهيكل التنظيمي واعتماده من مجلس الإدارة.
 - إعداد وصف وظيفي لكافة موظفي الشركة.
 - تحديث مصفوفة الصلاحيات والسلطات المالية لتحديد مستوى الصلاحيات المالية الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح
 - إعداد إطاراً لحوكمة الشركات، معتمد من قبل مجلس الإدارة والذي يتضمن الإجراءات الواجب اتباعها لكيفية تجنب كافة

في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

- مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- التأكد من استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تعرض الشركة للمخاطر، وأن موظفي إدارة المخاطر لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة والعمل على زيادة وعي العاملين بثقافة المخاطر وإدراكهم لها.
- إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- مراجعة المواضيع التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر بالشركة.

2. نظم الضبط والرقابة الداخلية

أ. دور مجلس الإدارة:

- يلتزم مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية بالتأكد وبصفة دورية من فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الممارسات غير السليمة التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح وتعريض الشركة لأية مشاكل مالية أو رقابية.

- تم إعداد سياسة خاصة بالتعامل مع الموردين، للحد من أية حالات تعارض مصالح قد تنشأ من خلال التعامل مع الموردين.

• الفحص والرقابة المزدوجة

- تحديث كافة السياسات والإجراءات الخاصة بكل إدارة من إدارات الشركة للتوافق مع اللائحة التنفيذية للهيئة، حيث تم مراعاة الفصل التام بين الأنشطة التي تزاولها الشركة بما يضمن عدم تسرب المعلومات بين هذه الأنشطة.

- لدى شركة الاستثمارات الوطنية مجموعة من الإجراءات التي تكفل سياسة التوقيع المزدوج على كافة المعاملات للشركة وهي كالتالي:

- مصفوفة السلطات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- كتيب التوقيعات الخاصة بالمخولين بالتوقيع بالشركة.

ج. بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/ وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي

- إلزاماً بما نصت عليه المادة 6-7 من القاعدة الخامسة الواردة

بالكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، قامت الشركة بتكليف جهة خارجية (كي بي إم جي) للقيام بمسؤولية تقييم ومعاينة الأنظمة التشغيلية الداخلية للشركة بشكل مستقل بالإضافة إلى تحديد وتحليل مخاطر العمليات المحتملة في الشركة وفقاً للقواعد والمقاييس المهنية للتدقيق الداخلي وتقديم التوصيات والتقارير إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق، فضلاً عن تسجيل موظفاً بالشركة كمسؤول للتدقيق الداخلي ليقوم بالتنسيق والمتابعة مع الجهة الخارجية المكلفة بالتدقيق الداخلي، وكذلك متابعة التقارير المرسلة لكافة الإدارات بالشركة والوقوف على مدى التزامهم بتوصيات مكتب التدقيق الداخلي.

- لجنة التدقيق المشكلة من قبل مجلس الإدارة هي المناط بها الإشراف الفني والتقني وتقييم أداء التدقيق الداخلي في الشركة.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

ميثاق العمل يوجد لدى الشركة ميثاق للعمل وفقاً لقواعد السلوك المهني والقيم الأخلاقية ويسمى «دليل الموظف» ويلتزم به الجميع ويشمل على العديد من التعليمات وفقاً للمعايير المتعارف عليها.

قواعد السلوك المهني يوجد لدى الشركة دليل كامل للحوكمة يشتمل على



نمائنا مستثمر

نمو في قيمة الأرباح بلغ 359% عبر السنوات الماضية

القواعد الأساسية للسلوك المهني كاتباع روح القانون والسياسات والاجراءات الداخلية للشركة والعمل على مصلحة المساهمين والشركة وجميع أصحاب المصالح وكذلك العامة.

الحد من حالات تعارض المصالح تقوم نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة بمتابعة أي حالات تمثل تعارضاً للمصالح، حيث قامت الشركة بإعداد سياسة خاصة لحالات تعارض المصالح وكيفية الحد منها.

القاعدة السابعة:

الافصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

1. الافصاح للجهات الأخرى

- تطبق الشركة عدة آليات للإفصاح وتحرص حرصاً شديداً على مراعاة قواعد الإفصاح والشفافية التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، ويمكن تلخيص الآليات المتبعة كالآتي:-
- وجود دليل سياسات واجراءات عن جميع الإفصاحات المطلوبة للجهات الرقابية، حيث قامت الشركة بتحديثه خلال عام 2017 ليتناسب مع كافة الإجراءات المعمول بها بهذا الشأن.
- وجود نظام إلكتروني لاحتساب نسب التغيرات التي تستوجب الإفصاح.

- عرض جميع الإفصاحات عن معلومات جوهرية على الموقع الرسمي للشركة باللغتين العربية والإنجليزية حرصاً على مبدأ الشفافية للمساهمين والمستثمرين.
- الاحتفاظ بسجل خاص لكل من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية.
- الإفصاح عن سجل المساهمين بصفة سنوية وفقاً لقنوات الإفصاح المعتمدة.

2. وحدة شئون المستثمرين: تتكون وحدة شئون المستثمرين من عدة أعضاء ممثلين عن الإدارات المعنية بهذا الشأن ويمكن توضيح دورها كالآتي:-

- تتمتع وحدة شئون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة بارتباطها المباشر برئيس مجلس إدارة الشركة، وعلى نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.
- تُعنى وحدة شئون المستثمرين بخلق اتصال فعال بينها من جهة، وبين المساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين من جهة أخرى، بهدف توفير الخدمات المعلوماتية المتعلقة باستثماراتهم، وحصولهم على المعلومات، مما يعزز القدرة للارتقاء بمستوى الشركة وتقديم رؤية واضحة لتشجيع مساهميتها الحاليين أو المحتملين على تقييمها بشكل سليم ودقيق.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

- يعزز ميثاق الحوكمة الخاص بالشركة والمعتمد من مجلس الإدارة حقوق أصحاب المصالح ويكفلها وقد أرسى المبادئ التالية على سبيل المثال:-
 1. المساواة في حقوق أصحاب المصالح وفقاً لعلاقتهم مع الشركة.
 2. وضع إجراءات واضحة توضح الحقوق والواجبات في حالة إخفاق أحد الأطراف في الالتزام بمهامه.
 3. وضع آلية قانونية لتعويض أصحاب المصالح في حالة الإخلال أو خرق حقوقهم.
 4. وضع آلية لبناء علاقة قوية بين الشركة ومختلف الموردين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح والحفاظ على سرية واحترام العقود المبرمة.
 5. وضع آلية للشكاوي ورصد المخالفات، كما يوجد سياسة للتبليغ عن المخالفات منشورة على موقع الشركة الرسمي لإتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصالح للإبلاغ في حالة الاشتباه في أية مخالفات.
 6. مراعاة الشفافية والمصادقية في الإفصاح عن كل المعلومات الجوهرية والتي تهم المساهمين وأصحاب المصالح ونشرها من خلال وسائل النشر المختلفة.

3. **تكنولوجيا المعلومات:** قامت الشركة خلال عام 2017 بتطبيق النظام الآلي الخاص بنشاط إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية وخدمة العملاء وكذلك نظام الإفصاحات وعمليات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

- تراعي الشركة حقوق مساهميها وتسعى جاهدة لتحقيق العدالة والمساواة فيما بينهم واحترام حقوق الأقلية وذلك على سبيل المثال وليس الحصر كما يلي:-
 - تم تعريف حقوق المساهمين وفقاً لقواعد هيئة أسواق المال وذلك بميثاق الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة والمنشور على موقع الشركة الرسمي ويتم تطبيقه على نطاق الشركة وموظفيها وأعضاء مجلس إدارتها.
- قامت الشركة بتوقيع عقد مع الشركة الكويتية للمقاصة في عام 2006 لغرض حفظ البيانات الخاصة للمساهمين.
- تحرص الشركة على الإفصاح سواءً على موقع البورصة أو من خلال موقعها الرسمي على أي إفصاحات جوهرية تهم المساهمين، كما تنشر الشركة موعد انعقاد الجمعيات العمومية وجدول الأعمال بصحيفتين محليتين وذلك لتشجيع المساهمين للحضور والتصويت.

7. تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة من خلال موقع الشركة الإلكتروني والذي يعرض بصورة مستمرة جميع أنشطة الشركة والفعاليات والمعلومات الجوهرية، وكذلك من خلال التواصل المستمر مع العملاء من خلال إدارة خدمة العملاء ووحدة شؤون المستثمرين.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

1. آليات الشركة المنفذة في سبيل التدريب والتطوير لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- إنطلاقاً من حرص الشركة على اطلاع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل مستمر على آخر المستجدات في المجالات المختلفة ذات العلاقة بنشاط الشركة، قامت الشركة خلال عام 2017 بعقد دورات تدريبية للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لإطلاعهم على آخر المستجدات الخاصة بعمليات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وكذلك دورة تخصصية للسادة أعضاء مجلس الإدارة تتعلق بتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة.
- قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم مؤشرات الأداء الموضوعية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2. نبذة عن القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين بالشركة:

- تولي شركة الاستثمارات الوطنية قدراً كبيراً من الاهتمام بخلق القيم المؤسسية للعاملين لديها، وذلك لثقتها بأن تعزيز ثقافة القيم المؤسسية هي القوة الدافعة للشركة وموظفيها والتي تعبر عن كيانها وتميزها عن غيرها.
- إن نجاح شركة الاستثمارات الوطنية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز ثقة مستثمريها، يعد أحد ركائز خلق القيم المؤسسية، وذلك من خلال حرصها الدائم على الإلتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بحوكمة الشركات.
- تدرك شركة الاستثمارات الوطنية القيم الجوهرية الأساسية لخلق القيم المؤسسية لدى موظفيها، حيث تقوم الشركة - وبصفة دورية - بعمل إستطلاعات للرأي وذلك لقياس مدى رضا موظفيها وعن مدى التزام الشركة بخطتها الاستراتيجية.
- تتبع شركة الاستثمارات الوطنية منهجية معتمدة للمكافآت وتقدير موظفيها، وذلك من خلال التقييمات الدورية للموظفين واتباع مؤشرات الأداء الموضوعية KPIs في عملية التقييم.
- لدى شركة الاستثمارات الوطنية خطة تدريبية بهدف تعزيز وتحسين معدلات الأداء للعاملين لديها.

مساهمينا الكرام

شهد العام المنصرم العديد من التغيرات والتقلبات الجيوسياسية التي كان لها التأثير المباشر على الأسواق المالية المحلية والإقليمية على حدٍ سواء، ولذا فإن مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية ماضون في سياستهم التحفظية والقائمة على التوفيق ما بين المصروفات والإيرادات وكذلك المخصصات الاحترازية التي تم أخذها لمواجهة انخفاض القيم في بعض الأصول عملاً بمبدأ الشفافية التي تم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة، الأمر الذي يعكس مدى متانة المركز المالي للشركة القادر على مواجهة الظروف والتغيرات في بيئة العمل الاقتصادية، وبالنظر إلى النتائج المالية للشركة فقد بلغ إجمالي موجودات الشركة 193.595 مليون دينار كويتي مقابل إجمالي حقوق المساهمين للشركة الأم الذي يقدر بـ 173.912 مليون دينار كويتي، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية لهذا العام بلغ 20.839 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 96% بالمقارنة مع عام 2016 حيث بلغت 10.613 مليون دينار كويتي، كما حققت الشركة أرباحاً صافية بمبلغ وقدره 10.307 مليون دينار كويتي لعام 2017 بالمقارنة مع صافي خسارة بلغت 3.978 مليون دينار كويتي في عام 2016 بزيادة قدرها 359%، وقد بلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم 12 فلس لعام 2017 بزيادة قدرها 340% بالمقارنة مع خسارة السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة لعام 2016 حيث بلغت 5 فلس.

- يلتزم الموظفون بقواعد السلوك المهني المعتمدة لدى الشركة والتي هي جزء من إطار حوكمة الشركات المطبقة بالشركة.

القاعدة الحادية عشر : التركيز على المسؤولية الاجتماعية

1. وضع سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع: إن المسؤولية الاجتماعية هي نشاط اجتماعي متواصل لتفهم احتياجات المجتمع مع العمل على التفاعل مع الفعاليات المجتمعية، ويشتمل دليل السياسات والإجراءات لقطاع إدارة الثروات على قسم كامل عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها.
2. البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي: تحرص الشركة على المشاركة وبشكل دائم بالمعارض الوظيفية التي يتم تنظيمها، حيث كانت آخر نشاطات الشركة في مجال العمل الاجتماعي المشاركة بالمعرض الوظيفي التاسع عشر الذي أقيم بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا خلال عام 2017، وقام موظفو الشركة بالرد على استفسارات الطلبة واستقبال السير الذاتية من الخريجين لتوظيف الكفاءات منهم، كما تقوم الشركة بصفة دورية بتدريب مجموعة من الشباب حديثي التخرج وذلك مساهمة منها في تأهيل الشباب الخريجين للإندماج سريعاً بسوق العمل.



2035

مستقبلنا مشرق

نتطلع نحو المستقبل بثقة بأن نبقي أحد الركائز الأساسية للتنمية والازدهار

تحقيق العديد من الإنجازات لتعزيز مكانتها كإحدى أهم الشركات الاستثمارية الرائدة في الكويت.

وختاماً، يسرني أن أرفع بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين بالشركة أسمى آيات الامتنان والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح وإلى مقام سمو ولي عهده الأمين الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله جميعاً، وأتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء حكومتنا الرشيدة لما يقدمونه من دعم متواصل للمؤسسات والشركات، كما أتوجه بالشكر والامتنان لهيئة أسواق المال ولكافة الأخوة في بنك الكويت المركزي ولجميع العاملين في وزارة التجارة والصناعة على جهودهم الكبيرة في دفع عجلة التنمية، ضارعين إلى الله العليّ القدير أن يديم على بلدنا نعمة الأمن والأمان والازدهار.

حمد أحمد العميري
رئيس مجلس الإدارة

والجدير بالذكر أن لجنة المكافآت والترشيحات قد قامت بتقييم الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية وفقاً لمؤشرات الأداء KPIs كلاً حسب موقعه بالشركة والوظائف التي يؤديها، وبناءً عليه تم تخصيص مبلغ وقدره -/261,575 د.ك. (فقط مائتان وواحد وستون ألفاً وخمسمائة وخمسة وسبعون ديناراً كويتي لاغير) كحوافز وذلك عن أدائهم للسنة المالية 2017.

وحول توزيعات أرباح الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، يسر شركة الاستثمارات الوطنية أن تعلن عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 7% من رأس المال بواقع 7 فلس للسهم الواحد (بعد طرح أسهم الخزينة)، كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بمبلغ وقدره -/185,000 د.ك. (فقط مائة وخمسة وثمانون ألف ديناراً كويتي لاغير)، ومكافأة خاصة للسيد / رئيس مجلس الإدارة بمبلغ وقدره -/160,650 د.ك. (فقط مائة وستون ألفاً وستمائة وخمسون ديناراً كويتي لاغير)، علماً بأن هذه التوصيات خاضعة لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية.

وفي هذا المقام يطيب لي أن أتقدم بإسمي شخصياً وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير للإدارة التنفيذية وكافة العاملين في الشركة لما قدموه خلال هذه الفترة من جهود مخلصه وتفانٍ كبيرٍ أتاح للشركة

37	تقرير مراقبي الحسابات
40	بيان الدخل المجمع
41	بيان الدخل الشامل المجمع
42	بيان المركز المالي المجمع
43	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
44	بيان التدفقات النقدية المجمع
46	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

تقييم الاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة

تتألف الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تقييم استثمارات المجموعة في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة يتضمن ممارسة أحكام من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقدير السائدة بصورة كبيرة بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3. إن الأحكام الرئيسية المطبقة من قبل الإدارة لتقييم استثمارات المجموعة في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة تتضمن تحديد مضاغفات السعر مقابل القيمة المدرجة بالدفاتر من الشركات المقارنة، وتحديد معاملات البيع الحديثة، واحتساب صافي قيمة الأصل والقيمة العادلة من مدرء آخرين بما في ذلك تطبيق خصومات انخفاض السيولة في حالات معينة. نتيجة لعدم التأكد من التقديرات، فإن هذا الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض سياسات المجموعة لتقييم وانخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة ضمن السياسات المحاسبية في الإيضاحين 2.5 و12 حول البيانات المالية المجمعة.

في إطار إجراءات التدقيق التي قمنا بها، قمنا باختبار القيمة العادلة للمستوى 1 من خلال مقارنة القيمة العادلة المطبقة من قبل المجموعة مع البيانات المعلنة المتاحة في السوق. بالنسبة لتقييمات المستويين 2 و3، فقد قمنا بتقييم النماذج والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة وإمكانية الاعتماد على البيانات المستخدمة كمدخلات لهذه النماذج، ومقارنة النماذج المستخدمة في السنوات السابقة، ومشاركة خبراء التقييم لدينا. كما قمنا باختبار تقييم الإدارة لمدى وجود أدلة موضوعية على انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع لتحديد ما إذا كانت القيمة العادلة أقل من التكلفة، وما إذا كانت تمثل انخفاضاً جوهرياً أو متواصلاً في القيمة. كما قمنا بتقييم ما إذا انعكست الافتراضات الرئيسية وعوامل عدم التأكد المتعلقة بها بصورة ملائمة في الإفصاحات الواردة في الإيضاح 26 حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم «المعلومات الأخرى» من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين (تتمة)

إلى حضرات السادة المساهمين
شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017 (تتمة)

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين (تتمة)

إلى حضرات السادة المساهمين
شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن الشركة الأم تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الام فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأنا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للشركة الأم، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة الأسواق المالية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.



محمد حمد السلطان
مراقب حسابات مرخص رقم 100 فئة أ
السلطان وشركاه
عضو مستقل في بيكر تلي العالمية



بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

7 مارس 2018
الكويت

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017		إيضاحات
ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الإيرادات
			خسائر محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة
(1,533)	(398)		من خلال الأرباح أو الخسائر
			أرباح غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة
2,120	930		من خلال الأرباح أو الخسائر
1,439	8,315		ربح محقق من موجودات مالية متاحة للبيع
(1,692)	229	14	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
1,924	1,797	14	إيرادات إيجارات
4,183	3,457	3	إيرادات توزيعات أرباح
-	555		ربح بيع عقارات استثمارية
4,164	3,096		أتعاب إدارة ووساطة واستشارات
6	60		إيرادات فوائد
(435)	1,639	13	حصة في نتائج شركات زميلة
326	137		ربح تداول عملات أجنبية
111	1,022	4	إيرادات أخرى
10,613	20,839		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
422	414		تكاليف تمويل
6,196	6,496	5	مصروفات إدارية
7,035	2,702	6	خسائر انخفاض القيمة ومخصصات أخرى
21	216		خسارة تحويل عملات أجنبية
13,674	9,828		إجمالي المصروفات
(3,061)	11,011		ربح (خسارة) السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(185)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(405)	7	الضرائب
(3,061)	10,421		ربح (خسارة) السنة
			الخاص بـ:
(3,978)	10,307		مساهمي الشركة الأم
917	114	20	الحصص غير المسيطرة
(3,061)	10,421		
(5) فلس	12 فلس	8	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017		
ألف	ألف	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
(3,061)	10,421		ربح (خسارة) السنة
			(خسائر) إيرادات شاملة أخرى:
			بنود سيتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة
141	2,548	18 (هـ)	صافي إيرادات غير محققة من موجودات مالية متاحة للبيع
464	(5,819)	18 (هـ)	المحول إلى بيان الدخل المجمع عند بيع موجودات مالية متاحة للبيع
6,130	2,070	18 (هـ)	المحول إلى بيان الدخل المجمع عند انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(83)	210	13 & 18 (هـ)	حصة في إيرادات (خسائر) شاملة أخرى لشركات زميلة
182	(434)	18 (هـ)	تعديلات تحويل عملات اجنبية
(140)	-		احتياطي تحويل عملات اجنبية محول إلى بيان الدخل المجمع عند تصفية شركة تابعة
-	258		خسائر محققة من استبعاد شركة زميلة في معاملة دمج (إيضاح 2.2)
-	270		خسائر محققة من استبعاد شركة تابعة في معاملة دمج (إيضاح 2.2)
6,694	(897)		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة
3,633	9,524		اجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
			الخاص بـ:
2,581	9,505		مساهمي الشركة الأم
1,052	19		الحصص غير المسيطرة
3,633	9,524		

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2017

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
15,192	7,120	9	تقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
20,252	20,049	10	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
620	477	11	عقارات للمتاجرة
100,678	91,159	12	موجودات مالية متاحة للبيع
22,357	33,141	13	استثمار في شركات زميلة
32,632	31,266	14	عقارات استثمارية
4,549	10,383	15	موجودات أخرى
431	-		الشهرة
196,711	193,595		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
7,653	6,703	16	مستحق للبنوك
8,867	7,570	17	دائنون ومصرفيات مستحقة
16,520	14,273		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
87,621	87,621	18	رأس المال
49,593	49,593	18	علاوة إصدار أسهم
16,721	5,787	18	احتياطي اجباري
(5,411)	(7,977)	18	أسهم خزينة
26,546	26,588		احتياطي أسهم خزينة
255	(84)		احتياطي تحويل عملات أجنبية
3,630	3,167		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
(7,819)	9,217		أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)
171,136	173,912		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
9,055	5,410	20	الحصص غير المسيطرة
180,191	179,322		إجمالي حقوق الملكية
196,711	193,595		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



فهد عبد الرحمن المخيزيم
الرئيس التنفيذي



حمد أحمد العميري
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

الخاصة بمساهمي الشركة الأم

	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف		
الجموع	الحصص غير السيطرة	الإجمالي الفرعي	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	احتياطي تحويل أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية	احتياطي أرباح أجنبية		
180,191	9,055	171,136	(7,819)	3,630	255	26,546	(5,411)	16,721	49,593	87,621										
10,421	114	10,307	10,307	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(897)	(95)	(802)	-	(463)	(339)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9,524	19	9,505	10,307	(463)	(339)	-	-	1,090	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(4,153)	-	(4,153)	(1,090)	-	-	-	(4,153)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,629	-	1,629	-	-	-	42	1,587	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	7,819	-	-	-	(7,819)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(4,205)	-	(4,205)	-	-	-	-	(4,205)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(714)	(714)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(2,950)	(2,950)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
179,322	5,410	173,912	9,217	3,167	(84)	26,588	(7,977)	5,787	49,593	87,621										
177,796	8,816	168,980	(3,841)	(2,947)	273	26,546	(4,986)	16,721	49,593	87,621										
(3,061)	917	(3,978)	(3,978)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
6,694	135	6,559	-	6,577	(18)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,633	1,052	2,581	(3,978)	6,577	(18)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(425)	-	(425)	-	-	-	-	(425)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(813)	(813)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
180,191	9,055	171,136	(7,819)	3,630	255	26,546	(5,411)	16,721	49,593	87,621										

كما في 1 يناير 2017
ربح السنة
خسائر شاملة أخرى للسنة

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
المحول إلى الاحتياطي الاجباري
شراء أسهم خزينة
بيع أسهم خزينة
شطب خسائر متراكمة (ايضاح 18)
توزيعات أرباح (ايضاح 18)
الحركة في الحصص غير المسيطرة
فقد السيطرة على شركة تابعة (ايضاح 2.2)

كما في 1 يناير 2016
(خسارة) ربح السنة
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
شراء أسهم خزينة
الحركة في الحصص غير المسيطرة

كما في 31 ديسمبر 2016

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاحات
		أنشطة التشغيل
(3,061)	11,011	ربح (خسارة) السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة تعديلات لـ:
(2,120)	(930)	أرباح غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,439)	(8,315)	أرباح محققة من موجودات مالية متاحة للبيع
1,692	(229)	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(4,183)	(3,457)	إيرادات توزيعات أرباح
(6)	(60)	إيرادات فوائد
435	(1,639)	حصة في نتائج شركات زميلة
422	414	تكاليف تمويل
158	145	استهلاك
7,035	2,702	خسائر انخفاض القيمة
(111)	(1,022)	إيرادات أخرى
-	(555)	ربح بيع عقارات استثمارية
(1,178)	(1,935)	
2,794	1,039	التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
-	(31)	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
706	(1,396)	عقارات للمتاجرة
27	(373)	موجودات أخرى
		دائنون ومصروفات
2,349	(2,696)	النقد الناتج من العمليات
6	60	إيرادات فوائد مستلمة
-	(11)	ضرائب مدفوعة
2,355	(2,647)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
1,453	3,259	تخفيض رأسمال وتصفية متحصلات من شركات زميلة
(325)	(4,485)	شراء شركات زميلة
(24,397)	(50,034)	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
24,591	52,480	متحصلات من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(2,184)	(349)	إضافات إلى عقارات استثمارية
636	253	إيرادات توزيعات أرباح من شركات زميلة
4,180	3,462	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
3,954	4,586	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016	2017		
ألف	ألف	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
643	1,620		أنشطة التمويل
(425)	(4,153)		قرض مستلم قصير الأجل
-	1,629		شراء أسهم خزينة
(398)	(440)		بيع أسهم خزينة
(108)	(3,990)	18	تكاليف تمويل مدفوعة
(813)	(714)		توزيعات أرباح مدفوعة
			الحركة في الحصص غير المسيطرة
(1,101)	(6,048)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
5,208	(4,109)		صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
7,414	12,622		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
	(1,393)		ناقصاً: النقد والنقد المعادل عند استبعاد شركة تابعة
12,622	7,120	9	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1 معلومات حول الشركة

تتضمن المجموعة شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع. («الشركة الأم») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة»). إن الشركة الأم هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بتاريخ 6 ديسمبر 1987 وهي مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. تخضع الشركة الأم لرقابة بنك الكويت المركزي بالنسبة لأنشطة التمويل وهيئة أسواق المال كشركة استثمار.

فيما يلي الأغراض والأهداف التي أسست من أجلها الشركة الأم:

- القيام بجميع أعمال الوساطة المالية والأنشطة المتعلقة بها.
 - القيام بكافة المعاملات المالية من إقراض واقتراض وكفالات وإصدار سندات على اختلاف أنواعها بضمان أو بدون ضمان في السوقين المحلي والعالمي.
 - التأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وأغراضها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وما تصدره من سندات وحقوق مالية.
 - القيام بجميع الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية بما في ذلك بيع وشراء جميع أنواع السندات والأسهم سواء كانت صادرة عن شركات قطاع خاص أو حكومية أو شبه حكومية محليه وعالمية.
 - إدارة المحافظ المالية واستثمار وتنمية أموال عملائها بتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محليا وعالميا.
 - الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
 - القيام بعمليات الاستثمار العقاري الهادف إلى تطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية بقصد بيعها أو تأجيرها.
 - القيام بالأبحاث والدراسات الخاصة باستثمار رؤوس الأموال وتقديم كافة الخدمات الخاصة بهذه العمليات للغير.
 - القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الاصدار للسندات التي تصدرها الشركات أو الهيئات.
 - إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
 - إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار وتنمية هذه الاموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ العقارية وتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محلياً وعالمياً.
 - تقديم وإعداد الأبحاث والدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات وكافة قطاعات العمل بالدولة باختلاف أنواعها.
 - التعامل والمتاجرة في العملات الأجنبية وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة فقط وذلك مع عدم الإخلال بالخطر المقرر بمقتضى القرار الوزاري الصادر بشأن رقابة البنك المركزي على شركات الاستثمار.
 - القيام بكافة الخدمات المالية والاستشارية والاستثمارية التي تساعد على تلبية احتياجات السوق المالي والنقدي في الكويت.
 - تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسوم التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات واستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- يجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاو أعمالا شبيهه بأعمالها او التي تعاونها على تحقيقها داخل أو خارج الكويت ولها ان تؤسس هذه الهيئات أو تشارك فيها أو تلحقها بها أو تقوم بحيازتها.
- إن عنوان مكتب الشركة الأم المسجل هو مجمع الخليجية، شارع المتبني، الكويت.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1 معلومات حول الشركة (تتمة)

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 7 مارس 2018 وتخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة. وافقت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة في 1 يونيو 2017 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. إن تفاصيل الشركات التابعة مدرجة في إيضاح 2.2.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولية 39 حول المخصص المجمع حيث يتم بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو مبين في السياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء إعادة تقييم الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والأدوات المالية المشتقة التي تم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية وعملة العرض للشركة الأم وقد تم تقريب جميع القيم إلى أقرب قيمة بالألف دينار كويتي ما لم يتم التصريح بغير ذلك.

2.2 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2017. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. تسيطر المجموعة بشكل محدد على شركة مستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- التعرض لمخاطر، أو حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصفة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تتحقق في حالة تملك أغلبية حقوق التصويت. ولدعم هذا الافتراض وفي حالة امتلاك المجموعة لأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لديها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة اعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة وبالحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك الأمر إلى رصيد عجز للحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.2 أساس التجميع (تتمة)

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة، مع عدم فقد السيطرة، كعمالة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل المجمع. يتم تحقق أي استثمار محتفظ به وفقاً للقيمة العادلة. إن تفاصيل الشركات التابعة الجوهرية هي كما يلي:

الاسم	بلد التأسيس	نسبة الملكية % 2017	نسبة الملكية % 2016	الأنشطة الرئيسية
الشركة العالمية للبنية التحتية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	99	99	استثمارات
شركة الاستثمارات الخليجية إي سي («جى إي سي») (تحت التصفية)*	البحرين	99	99	استثمارات
شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ل.	لبنان	100	100	تطوير عقاري
شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.	الكويت	99	99	تجارة ومقاولات
شركة بوابة الوطنية لأنظمة الحاسب الآلي ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	99	99	تكنولوجيا المعلومات
سفاير العالمية القابضة المحدودة	جزر العذراء البريطانية	100	100	استثمارات
شركة السيف للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) («السيف»)**	الكويت	-	47.86	وساطة مالية
شركة الاستثمارات الوطنية القابضة ش.م.ل.	لبنان	99	99	استثمارات
صندوق المدى الاستثماري («المدى»)	البحرين	48.51	48.63	استثمارات

* قامت الشركة الأم باحتساب مخصص بالكامل لقاء القيمة المدرجة بالدفاتر لاستثمارها في الشركة التابعة في 31 ديسمبر 1992 بمبلغ 4,921 ألف دينار كويتي. كما أن الشركة التابعة كانت خاملة لعدة سنوات. خلال سنة 2014، وافق مساهمو شركة الاستثمارات الخليجية في 5 مايو 2014 على التصفية الاختيارية للشركة. وتمثل الشركة الآن لجنة التصفية.

** في 19 فبراير 2017، تم تخفيف حصة ملكية المجموعة في شركة السيف («شركة تابعة سابقة») من 47.86% إلى 41.98% نتيجة لمعاملة دمج بين شركة السيف وشركة الوسيط للأعمال المالية ش.م.ك. (مقفلة) («شركة زميلة سابقة»). نتيجة لهذا الدمج، تم سحب الترخيص التجاري للشركة الزميلة السابقة خلال السنة الحالية. تم إجراء عملية الدمج من خلال ترتيب مبادلة الأسهم الذي يتم تنفيذه من خلال مبادلة بنسبة 1:1.462 (أي أنه تم تحويل كل سهم من أسهم الشركة الزميلة السابقة إلى 1.463 سهم في شركة السيف). فضلاً عن ذلك، فقدت الشركة الام السيطرة على شركة السيف، وبالتالي، قامت بتصنيف الاستثمار في شركة السيف كشركة زميلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 28: استثمار في شركات زميلة وشركات محاصة. وسجلت المجموعة ربحاً بمبلغ 460 ألف دينار كويتي نتيجة استبعاد الشركة الزميلة السابقة. إضافة إلى ذلك، تكبدت المجموعة خسائر بمبلغ 618 ألف دينار كويتي نتيجة التوقف عن تجميع الشركة التابعة السابقة. وقد تم تسجيل صافي أثر المعاملة في بيان الدخل المجمع تحت بند «إيرادات أخرى». وقد قامت المجموعة باستبعاد رصيد الحصص غير المسيطرة ذات الصلة بمبلغ 2,950 ألف دينار كويتي.

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير القائمة ذات الصلة بالمجموعة والتي تسري كما في 1 يناير 2017. إن طبيعة وأثر كل تعديل موضعاً أدناه:

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.3 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية: مبادرة الإفصاح

إن التعديلات تتطلب من المنشآت تقديم إفصاحات حول التغييرات في مطلوباتها الناتجة من أنشطة التمويل؛ بما في ذلك كلا من التغييرات الناتجة من التدفقات النقدية والتغييرات غير النقدية (مثل أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية). إن التعديلات ليس لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل: تحقق أصول الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة

توضح التعديلات أن المنشأة تحتاج إلى مراعاة ما إذا كان قانون الضرائب يضع قيوداً على مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة والتي قد يتم مقابلها إجراءات اقتطاعات على عكس تلك الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع المتعلقة بالخسائر غير المحققة. إضافة إلى ذلك، تقدم التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد المنشأة للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتوضيح الظروف التي قد تتضمن فيها الأرباح الخاضعة للضريبة استرداد بعض الأصول بمبلغ أكبر من قيمتها المدرجة بالدفاتر. قامت المجموعة بتطبيق التعديلات بأثر رجعي. إلا أن تطبيق هذه التعديلات ليس له أي تأثير مادي على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة السنوية المحاسبية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2017 لم يكن لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير التي تم إصدارها ولكن لم تسر حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الصيغة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية» الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التغطية، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن ليست معلومات المقارنة إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة في المستقبل مع بعض الاستثناءات المحدودة.

تخطط المجموعة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب دون إعادة إدراج المعلومات المقارنة. أجرت المجموعة خلال 2017 تقييم تفصيلي لأثر كافة الجوانب الثلاث للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتوافرة حالياً وقد يخضع للتغيير في حالة وجود معلومات جديدة معقولة ومؤيدة لدى المجموعة في السنة المالية 2018 عند تطبيق المجموعة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. إضافة إلى ذلك، ستقوم المجموعة بتنفيذ التغييرات في تصنيف بعض الأدوات المالية.

التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 توجهاً جديداً لتصنيف وقياس الموجودات المالية بما يعكس نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وسمات تدفقاتها النقدية. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات لتصنيف الموجودات المالية: الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند استبعاد أدوات حقوق الملكية)، والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستبعد المعيار فئات القياس المطبقة حالياً ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 كموجودات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض ومدينين أو متاحة للبيع.

قامت المجموعة بتقييم معايير التصنيف والقياس الواجب تطبيقها على مختلف الموجودات المالية أخذاً في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بنموذج الأعمال وسمات التدفقات النقدية التعاقدية/ المدفوعات الفردية للمبلغ الأصلي والفوائد. وتعرض النقاط التالية أثر تطبيق طريقة التصنيف والقياس ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس (تتمة)

- لا تتوقع المجموعة تأثيراً جوهرياً على بيان المركز المالي المجموع نتيجة تطبيق متطلبات التصنيف والقياس للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلا فيما يتعلق ببعض الموجودات المالية المحتفظ بها كمتاحة للبيع وبصورة رئيسية استثمار المجموعة في الصناديق وبعض الاستثمارات في أسهم التي سيتم قياسها - بدلاً من ذلك - كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 49,019 ألف دينار كويتي، وبعض الموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 7,409 ألف دينار كويتي سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.
- كما في 31 ديسمبر 2017، لدى المجموعة أسهم مصنفة كمتاحة للبيع. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، قامت المجموعة بتصنيف بعض هذه الاستثمارات كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.
- عند تطبيق مبادئ التصنيف والقياس الجديدة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الموضحة أعلاه، إن الانخفاض المقدّر في احتياطي القيمة العادلة يبلغ 1,204 ألف دينار كويتي، والارتفاع المقدّر في الأرباح المرحلة بمبلغ 1,204 ألف دينار كويتي كما في 1 يناير 2018.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج «الخسائر المتكبدة» المطبق ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج «خسائر الائتمان المتوقعة» المستقبلي. ويتطلب ذلك احكاماً جوهرية تتعلق بأثر التغيرات في العوامل الاقتصادية على «خسائر الائتمان المتوقعة» ما سيتم تحديده على أساس المحتمل المرجح. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، تسري متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة/ وأدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وبعض تسهيلات التمويل وعقود الضمان المالي. عند التحقق المبدئي، يجب احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من حالات التعثر المحتملة خلال 12 شهر التالية («خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهر»). وفي حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، يجب احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من حالات التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية («خسائر الائتمان المتوقعة خلال عمر الاداة»).

ليس من المتوقع أن يكون لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث أن المجموعة ليس لديها أدوات دين.

محاسبة التغطية

ليس لدى المجموعة أي معاملات تغطية كما في 31 ديسمبر 2017. وبالتالي فإن متطلبات التغطية ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء والذي يسري للفترة التي تبدأ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مبادئ تحقق الإيرادات وسوف يسري على كافة العقود مع العملاء. على الرغم من ذلك، ستظل إيرادات الفوائد والأتعاب التي تعتبر جزئاً لا يتجزأ من الأدوات المالية وعقود التأجير خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وستخضع للتطبيق من قبل المعايير الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير).

سيتم تحويل الإيرادات طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 والمسجلة كبضاعة وخدمات في حدود أن تتوقع جهة التحويل أحقيتها في البضاعة والخدمات. سوف يحدد المعيار أيضاً مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بطبيعة الإيرادات والتدفقات النقدية المقابلة لدى العملاء وحدود تحققها وتوقيتها وعدم التأكد منها.

لا تتوقع المجموعة أن تقوم بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتعمل حالياً على تقييم تأثيره على بياناتها المالية المجمعة.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير - المعيار الدولي للتقارير المالية 16 «عقود التأجير» في يناير 2016. إن المعيار الجديد لا يغير بصورة جوهرية من طريقة المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجر. ولكنه يطالب المستأجر بالعمل على تحقق أغلب عقود التأجير في بيانات المركز المالي كمطلوبات عقود تأجير وتسجيل الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام. كما يجب على المستأجر تطبيق نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة ويحق لهم اختيار عدم تسجيل عقود التأجير «قصيرة الأجل» وعقود تأجير الموجودات «منخفضة القيمة». بشكل عام، فإن نموذج تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المسجلة سوف يماثل الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي بحيث يتم تحقق الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة منفصلة ضمن بيان الدخل المجمع. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يتم تطبيق معيار الإيرادات الجديد - المعيار الدولي للتقارير المالية 15- في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. ولا تتوقع المجموعة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 وتقوم حالياً بتقييم أثره على المجموعة ولا تتوقع أي تأثير مادي من تطبيق هذا المعيار.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيافة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيافة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيافة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشترية. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشترية. يتم تحميل تكاليف الحيافة المتكبدة كمصروف وتدرج ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بحيافة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض التحديد والتصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيافة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشترية.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة في تاريخ الحيافة مع إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيافة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقرر أن يكون أصلاً أو التزاماً سوف يتم إدراجها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إما في بيان الدخل المجمع أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة إجمالي المقابل المحول والمبلغ المحقق للحصص غير المسيطرة فوق صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المقدرة. إذا تجاوزت القيمة العادلة لصافي الموجودات المشترية إجمالي المقابل المحول، يدرج الربح في بيان الدخل المجمع.

بعد التحقق المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيافة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

عندما يتم توزيع الشهرة على وحدة إنتاج النقد ويتم استبعاد جزء من العملية بداخل تلك الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الظروف على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق منافع اقتصادية إلى المجموعة محتملاً وعندما يكون بالإمكان قياس الإيرادات بصورة موثوق منها بصرف النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات وفقاً للقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، آخذاً في الاعتبار شروط السداد المحددة بموجب عقد. تقوم المجموعة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير معينة لتحديد ما إذا كانت تعمل كشركة أساسية أو كوكيل. وانتهت إلى أنها تعمل على أنها شركة أساسية تعمل عن نفسها في جميع ترتيبات إيراداتها. إن معايير التحقق المحددة التالية يجب توفرها قبل تحقق الإيرادات:

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

إيرادات أتعاب

تتحقق إيرادات الأتعاب المكتسبة لتقديم الخدمات خلال فترة زمنية على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الأتعاب أتعاب الإدارة والأتعاب التحفيزية وأتعاب الاكتتاب وأتعاب الاستشارات والوساطة.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق الإيرادات عندما يثبت حق المجموعة في استلام دفعات الأرباح، والذي يكون عادةً عند موافقة المساهمين على توزيعات الأرباح.

إيرادات التأجير

تتحقق إيرادات التأجير على أساس الاستحقاق.

إيرادات فوائد

تسجل إيرادات الفوائد عند استحقاق الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الضرائب

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للحساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الاجباري من ربح الفترة عند تحديد حصة المؤسسة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من ربح الفترة الخاضع للضريبة. وفقاً للقانون، يتم خصم الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

ضريبة الدخل

يتم احتساب مخصص للضرائب على مكونات المجموعة وفقاً للوائح المالية المعمول بها في كل دولة تتم بها العمليات.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجموع، يتضمن النقد والنقد المعادل والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية ناقصاً المستحق للبنوك والقروض الأخرى قصيرة الأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العقد.

الأدوات المالية

الموجودات المالية

التحقق المبدئي والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 إما كـ «موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» أو «قروض ومدنين» أو «استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق» أو «موجودات مالية متاحة للبيع» أو «مشتقات» وفقاً لما هو ملائم. تحدد المجموعة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التحقق المبدئي والقياس (تتمة)

يتم تحقق كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة، باستثناء في حالة الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتحقق عملية الشراء بتطبيق "الطريقة الاعتيادية" للموجودات المالية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة المحاسبية. إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية هي تلك المشتريات أو المبيعات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني الذي يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

تتضمن الموجودات المالية لدى المجموعة النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة والموجودات الأخرى والأدوات المالية المشتقة.

القياس اللاحق

يستند القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتقسم فئة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى ما يلي:

الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة، إذا تم حيازتها بغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب. تدرج الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجموع وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

الموجودات المالية المصنفة، عند التحقق المبدئي، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الموجودات المالية كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في حالة إدارة هذه الموجودات وتقييم أداؤها استناداً إلى القيمة العادلة الموثوق منها وفقاً لاستراتيجية استثمار موثقة. بعد التحقق المبدئي، يُعاد قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

تصنف الأدوات المالية المشتقة كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إلا في حالة تصنيفها كأدوات تغطية.

موجودات مالية متاحة للبيع

تشمل الموجودات المالية المتاحة للبيع الأسهم. إن الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك الموجودات التي لم تصنف على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك الاستثمارات التي يكون هناك نية في الاحتفاظ بها لمدة غير محددة من الوقت والتي يمكن أن يتم بيعها لتلبية متطلبات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة كإيرادات شاملة أخرى حتى يتم عدم تحقق الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل المجموع أو يتحدد انخفاض قيمة ذلك الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة إلى بيان الدخل المجموع.

موجودات أخرى

تدرج الموجودات الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلي ناقصاً مخصص لقاء أي مبالغ مشكوك في تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما لا يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً محتملاً.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

المشتقات

تسجل الأدوات المشتقة مبدئياً في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة) وتقاس لاحقاً بقيمتها العادلة.

تبرم المجموعة أدوات مالية مشتقة بما في ذلك عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة. تدرج المشتقات بالقيمة العادلة. تتضمن القيمة العادلة للأداة المشتقة الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لربط المشتقات بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية. تدرج مشتقات العملات الأجنبية ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن الدائنين والمصروفات المستحقة في بيان المركز المالي المجمع.

أما الأرباح والخسائر الناتجة من المشتقات فتدرج ضمن بيان الدخل المجمع.

عدم التحقق

لا يتم تحقق أصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة أو ما ينطبق عليه ذلك) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
 - تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير إلى طرف آخر بموجب ترتيب «القبض والدفع»، وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.
- عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو تدخل المجموعة في ترتيب القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بالمخاطر والمزايا المرتبطة بالملكية وإلى أي مدى. وعندما لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، يتحقق الأصل الجديد بمقدار استمرار سيطرة المجموعة على هذا الأصل. في تلك الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل التزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.
- عندما تأخذ السيطرة المستمرة شكل ضمان على الأصل المحول، يتم قياس مدى السيطرة بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية للأصل أو الحد الأقصى لمبلغ المقابل الذي قد يتعين على المجموعة سداه أيهما أقل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ البيانات المالية المجمع بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً ما أو مجموعة موجودات انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو عدة أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل («حدث خسارة» متكيدة) وأن يكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات على مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبات مالية كبيرة، أو تأخير في سداد الفوائد أو الدفعات الأصلية أو احتمال إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتأخيرات.

قروض وسلف

تخضع القروض والسلف لاحتمال مخاطر الائتمان لفاء انخفاض قيمة القروض في حالة وجود دليل موضوعي على أن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. ومبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر والمبلغ الممكن استرداده، والذي يتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بما في ذلك المبلغ الممكن استرداده من الكفالة والضمان مخصصاً بناء على سعر الفائدة التعاقدي. يؤخذ مبلغ الخسارة الناتج من الانخفاض في القيمة إلى بيان الدخل المجمع.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قروض وسلف (تتمة)

إضافة إلى ذلك، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة بنسبة 1% على التسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% على كافة التسهيلات غير النقدية الائتمانية السارية (بالصافي بعد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصص لها على وجه الخصوص.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بتاريخ البيانات المالية المجمعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً متاحاً للبيع أو مجموعة موجودات مالية متاحة للبيع قد انخفضت قيمتها.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي وقوع انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة للاستثمار في الأسهم دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض «الكبير» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«المتواصل» مقابل الفترة التي تتخفف فيها القيمة العادلة دون التكلفة الأصلية. وإذا ما توفر أي دليل على انخفاض القيمة، يتم استبعاد الخسائر المتراكمة - المقاسة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسائر من انخفاض قيمة تلك الموجودات المالية المتاحة للبيع مدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع - من الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراجها في بيان الدخل المجمع. إن خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجمع، وتدرج الزيادة في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

إن تحديد ما إذا كان الانخفاض في القيمة «كبيراً» أو «متواصلًا» يتطلب إصدار الأحكام. وعند إصدار هذه الأحكام، تقوم المجموعة بتقييم فترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

المطلوبات المالية

التحقق المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 إما كـ «مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» أو «قروض وسلف» وفقاً لما هو ملائم. تحدد المجموعة تصنيف مطلوباتها المالية عند التحقق المبدئي.

يتم تحقق المطلوبات المالية مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة القروض والسلف.

تتضمن المطلوبات المالية على المجموعة المستحق للبنوك والدائنين والمصروفات المستحقة.

القياس اللاحق

يستند القياس اللاحق للمطلوبات المالية إلى تصنيفها كما يلي:

قروض وسلف

بعد التحقق المبدئي، تقاس القروض والسلف التي تحمل فائدة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تدرج الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع عند عدم تحقق المطلوبات وكذلك من خلال استخدام عملية إطفاء معدل الفائدة الفعلي. تحتسب التكلفة المطفأة مع مراعاة أي خصم أو علاوة عند الحيازة والأتعاب أو التكاليف التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

دائنون

يتم قيد المطلوبات عن المبالغ المدفوعة في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات مستلمة، سواء صدر أو لم يصدر بها فواتير من قبل المورد.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

عدم التحقق

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد، ويُدْرَج الفرق في القيم المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجموع.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع إذا كان هناك حق قانوني ملزم حاليًا لمقاصة المبالغ المحققة وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
 - في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، يتم الأخذ بالسوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام. يجب أن يكون بإمكان المجموعة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.
- يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ما باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.
- يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.
- تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة في الظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة.
- تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المطابقة؛
 - المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
 - المستوى 3: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.
- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة في تاريخ كل تقارير مالية بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في السوق أو عروض أسعار المتداولين (سعر الشراء للمراكز المدينة وسعر الطلب للمراكز الدائنة) بدون أي خصم لتكاليف المعاملة. بالنسبة للأدوات المالية في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعروضة. يتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار البيع للمطلوبات.
- بالنسبة لاستثمارات الصناديق المشتركة، تتحدد القيمة العادلة استناداً إلى صافي قيمة الموجودات المقدمة من قبل مدراء الصناديق.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

بالنسبة للاستثمارات التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم مثل المعاملات الحديثة ذات الشروط التجارية البحتة أو بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعفات الأسعار لقطاع ذي صلة والشركات المسعرة المقارنة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود التي لها شروط وسمات مخاطر مماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة بالاعتبار موعات السيولة وكذلك التقييم لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات فائدة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.

تحدد القيمة العادلة للمشتقات غير المسعرة إما بالتدفقات النقدية المخصومة أو بالرجوع إلى أسعار الوسطاء.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية فترة البيانات المالية المجمعة.

لغرض إيضاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

تم إدراج تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية ومزيد من التفاصيل عن كيفية قياسها ضمن إيضاح 26.

عقارات للمتاجرة

تدرج العقارات للمتاجرة بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل على أساس إفرادي. تشمل التكلفة على سعر شراء العقار والمصروفات الأخرى لإتمام المعاملة. يستند صافي القيمة الممكن تحقيقها إلى سعر البيع المقدر ناقصاً أي تكاليف إضافية يتم تكبدها عند البيع. يتم تقييم سعر البيع المقدر وفقاً لأقل تقييم يقوم بإجرائه على الأقل اثنان من المقيمين الخارجيين المستقلين المعتمدين على أساس سنوي. يؤخذ الانخفاض في القيمة المدرجة بالدفاتر إلى بيان الدخل المجموع.

استثمار في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة عليها تأثيراً ملموساً. والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن دون ممارسة سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة زائداً تغيرات ما بعد الحياة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجموع الحصة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير تم إدراجه في بيان الدخل الشامل للشركة الزميلة مباشرة، تقيد الشركة حصتها في أي تغيرات ويتم الإفصاح عنها ضمن بيان الدخل الشامل المجموع متى كان ذلك ممكناً. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركات الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

تظهر الحصة في نتائج الشركة الزميلة في مقدمة بيان الدخل المجموع. هذه الحصة هي النتيجة الخاصة بمساهمي الشركة الزميلة ولذلك فهي تتمثل في النتيجة بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات الزميلة لنفس فترة البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وفي حالة اختلاف تاريخ التقارير المالية للشركات الزميلة، بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، عن تاريخ التقارير المالية الخاص بالمجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس تأثير المعاملات أو الأحداث الجوهرية التي تقع في الفترة بين تاريخ التقارير المالية للشركة الزميلة وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لكي تصبح السياسات المحاسبية متنسقة مع تلك التي تستخدمها المجموعة.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمار في شركات زميلة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمار المجموعة في شركتها الزميلة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة. في حالة حدوث الانخفاض، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمتها العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجموع.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً للتحقق المبدئي، تدرج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق في تاريخ التقارير المالية. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل المجموع في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تقييم القيم العادلة سنوياً ويتم تسجيل الأقل من بين تقييمين يجريهما اثنان على الأقل من مقيمي العقارات الخارجيين المعتمدين المستقلين.

يتم عدم تحقق العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام ولا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يدرج الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الدخل المجموع في فترة عدم التحقق.

تتم التحويلات إلى أو من العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقار يشغله مالك، فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة في تاريخ تغيير الاستخدام. إذا تحول العقار الذي يشغله مالك إلى عقار استثماري، فإن المجموعة تقوم بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المبينة في «عقار وآلات ومعدات» حتى تاريخ تغيير الاستخدام. عندما تستخدم الشركة الأم فقط جزءاً من العقار الذي تمتلكه، يعتبر استخدام هذا الجزء غير الجوهرية غير ذي تأثير مما يعني أن يتم إدراج العقار بالكامل بالقيمة السوقية كعقار استثماري.

الموجودات بصفة الأمانة

لا تتم معاملة الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا تدرج ضمن بيان المركز المالي المجموع.

أسهم خزينة

يتم المحاسبة عن أسهم الشركة الأم الخاصة كأسهم خزينة وتدرج بالتكلفة. عند بيع أسهم الخزينة تسجل الأرباح إلى حساب منفصل غير قابل للتوزيع في حقوق الملكية (احتياطي أسهم خزينة). كما يتم تحميل أية خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن في ذلك الحساب، ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً والناتجة من بيع أسهم الخزينة لمقابلة أي خسائر مسجلة سابقاً في الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها واحتياطي أسهم الخزينة. لا يتم دفع أية توزيعات نقدية عن أسهم الخزينة ويتم إلغاء حقوق التصويت المتعلقة بهذه الأسهم. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بنفس النسبة وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها وفقاً لقانون العمل في البلاد التي تزاوّل المجموعة بها نشاطها. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين تقوم المجموعة بتقديم اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة مئوية من مرتبات الموظفين، إن التزامات المجموعة محددة بهذه الاشتراكات والتي تحمل كمصروف عند استحقاقها.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية وعملة العرض للشركة الأم. تحدد كل منشأة في المجموعة العملة الرئيسية الخاصة بها وتقاس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة بتلك العملة الرئيسية.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً من قبل شركات المجموعة بعملاتها الرئيسية ذات الصلة وفقاً لأسعار الصرف الفورية بتاريخ تأهل المعاملة للتحقق لأول مرة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد للعملة الرئيسية بتاريخ التقارير المالية. وتؤخذ كافة الفروق إلى بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. وبالنسبة للبنود غير النقدية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة بعملة أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. إن أي شهرة ناتجة عن حيازة إحدى العمليات الأجنبية وأي تعديلات بالقيمة العادلة للقيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

شركات المجموعة

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية والقيمة المدرجة بالدفاتر للشركات الزميلة الأجنبية إلى عملة العرض للشركة الأم (الدينار الكويتي) بسعر الصرف السائد في تاريخ التقارير المالية، وتحويل بيانات الدخل لتلك الشركات بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. تؤخذ الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية إلى بيان الدخل الشامل المجمع كاحتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في حقوق الملكية الخاص بالعملة الأجنبية المحددة ضمن بيان الدخل المجموع.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي المجموع ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد التي تشتمل على منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن بيان المركز المالي المجموع بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية محتملاً.

معلومات القطاع

القطاع هو جزء مميز من المجموعة يضطلع بتقديم منتجات أو خدمات (قطاع أعمال) أو يقوم بتقديم منتجات وخدمات في بيئة اقتصادية معينة والذي يخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن مخاطر ومزايا القطاعات الأخرى.

2.6 الأحكام والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرية وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن عدم التأكد من الافتراضات والتقديرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً مادياً لمبلغ الأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الأدوات المالية

يتم اتخاذ قرار بشأن تصنيف الأدوات المالية استناداً إلى نية الإدارة عند الحيازة.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم حيازتها بصفة أساسية لغرض تحقيق ربح على المدى القصير.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.6 الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام (تتمة)

تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

إن تصنيف الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الموجودات المالية. عندما لا يتم تصنيف هذه الموجودات كمحتفظ بها للمتاجرة ولكن لها قيم عادلة متوفرة وكانت التغيرات في القيمة العادلة مسجلة كجزء من بيان الدخل المجموع في حسابات الإدارة، فإن هذه الموجودات تصنف كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعتمد تصنيف الموجودات كقروض ومدينين على طبيعة الأصل. في حالة عدم قدرة المجموعة على المتاجرة في هذه الموجودات المالية نتيجة لعدم توفر سوق نشط وتتوي استلام دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، يتم تصنيف الأصل المالي كقروض ومدينين.

يتم تصنيف كافة الموجودات الأخرى كممتاحة للبيع.

تصنيف العقارات

تعمل الإدارة على اتخاذ قرار بشأن حيازة العقار لتحديد سواء كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار استثماري.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن سياق الأعمال العادي.

وتقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو لرفع قيمته الرأسمالية أو لاستخدام مستقبلي غير محدد.

تقييم السيطرة

عند تحديد ممارسة السيطرة، تقوم الإدارة بتقدير ما إذا كانت المجموعة لديها قدره عملية لتوجيه أنشطة الشركة المستثمر فيها ذات الصلة على حسابها الخاص لكي تدر إيرادات لنفسها. إن تقييم الأنشطة ذات الصلة والقدرة على استخدام صلاحيتها للتأثير على العوائد المتغيرة يتطلب احكاماً جوهرية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب احكاماً أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلب العادي في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمستقبل والصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- مضاعف الربحية أو مضاعف الربحية لقطاع أعمال محدد.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يوجد عدد من الاستثمارات حيث لا يمكن تحديد هذا التقدير بصورة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2.6 الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات (تتمة)

تقييم الأدوات المالية المشتقة

عادةً ما يستند تقييم الأدوات المالية المشتقة إلى أحد العوامل التالية:

- سعر السوق المعلن النشط للأداة المالية المشتقة المتداولة في سوق الأوراق المالية;
- أسعار السوق المعلنة النشطة لعوامل تحديد تقييم الأدوات المالية المشتقة مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة.

تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بواسطة تقييمات يتم إجراؤها من قبل اثنين من مقيمي العقارات المستقلين والذين يصدرون أحكاماً وافتراضات جوهرية لكي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تحقق أية خسارة انخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بتاريخ كل تقارير مالية بناء على وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركات الزميلة وقيمتها المدرجة بالدفاتر وتدرج هذا المبلغ في بيان الدخل المجموع.

3 إيرادات توزيعات أرباح

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
972	971	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,211	2,486	موجودات مالية متاحة للبيع
4,183	3,457	

4 إيرادات أخرى

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	855	ربح التقييم العادل لموجودات مالية عند إعادة التصنيف إلى استثمار في شركات زميلة
-	233	ربح شراء حصص إضافية في شركات زميلة بسعر مخفض
-	(158)	صافي الخسائر من دمج شركتي السيف والوسيط
111	92	أخرى
111	1,022	

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

5 مصروفات إدارية

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,484	4,545	تكاليف موظفين
2,554	1,806	مصروفات إدارية أخرى
158	145	استهلاك
6,196	6,496	

6 خسائر الانخفاض في القيمة ومخصصات أخرى

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
6,130	2,070	انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 12)
872	998	خسائر انخفاض قيمة شركات زميلة (إيضاح 13)
-	(1,142)	عكس مخصصات انتفت الحاجة إليها
-	182	تخفيض في قيمة عقارات للمتاجرة
33	594	أخرى
7,035	2,702	

7 الضرائب

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	89	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	229	ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	82	الزكاة
-	5	مصروفات ضرائب لشركة تابعة خارجية
-	405	

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

8 ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة بقسمة ربح (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة.

2016	2017	
(3,978)	10,307	ربح (خسارة) السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم (ألف دينار كويتي)
838,092,605	837,160,985	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (باستثناء أسهم الخزينة)
(5) فلس	12 فلس	ربح (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

حيث أنه لا يوجد أدوات مخفضة قائمة، فإن خسارة السهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

9 النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل المتضمن في بيان التدفقات النقدية المجمع على ما يلي:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
15,192	7,120	نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية ناقصاً:
(2,570)	-	المستحق للبنوك تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد
12,622	7,120	

10 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
10,200	11,957	موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:
10,052	8,092	أوراق مالية محلية مسعرة
		أوراق مالية أجنبية مسعرة
20,252	20,049	

تم عرض الجدول الهرمي المستخدم في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم في إيضاح 26.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

11 عقارات للمتاجرة

تتمثل العقارات للمتاجرة في عقارات في لبنان.

يتم تقييم العقارات بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. يتم تقييم العقارات استنادا إلى التقييم الأقل من نتائج التقييم السوقي المستقل الذي قام به اثنين مقيمي العقارات المسجلين ذوي الخبرة في السوق الذي يقع به العقار، وذلك بمبلغ 634 ألف دينار كويتي (2016: 780 ألف دينار كويتي) بأعلى من التكلفة بمبلغ 477 ألف دينار كويتي (2016: 620 ألف دينار كويتي). خلال السنة، سجلت الشركة الام تخفيض في قيمة العقارات للمتاجرة بمبلغ 182 ألف دينار كويتي.

تم عرض إفصاحات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة المتعلقة بالعقارات للمتاجرة في إيضاح 26.

12 موجودات مالية متاحة للبيع

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
39,156	41,252	استثمارات في أسهم مسعرة
32,061	23,329	استثمارات في أسهم غير مسعرة
29,461	26,578	استثمارات في صناديق مشتركة غير مسعرة (استثمار في أسهم مسعرة)
100,678	91,159	

قامت المجموعة خلال السنة بتحميل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 620 ألف دينار كويتي (2016: 2,741 ألف دينار كويتي) لقاء استثمارات في أسهم مسعرة.

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم غير مسعرة ذات قيمة مدرجة بالدفاتر بمبلغ 23,329 ألف دينار كويتي (2016: لا شيء ألف دينار كويتي) باستخدام أساليب تقدير القيمة العادلة، وقد نتج ذلك صافي أرباح غير محققة بمبلغ 1,116 ألف دينار كويتي خلال السنة (2016: خسائر غير محققة بمبلغ لا شيء ألف دينار كويتي) مسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، كما تم تحميل مبلغ 1,370 ألف دينار كويتي (2016: لا شيء ألف دينار كويتي) كمخصص انخفاض في القيمة.

في السنة السابقة، إن الاستثمارات غير المسعرة التي تبلغ قيمتها المدرجة بالدفاتر 32,061 ألف دينار كويتي مدرجة بالتكلفة ناقصا انخفاض القيمة، وذلك نظرا لطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية لهذه الاستثمارات والتي لا يمكن التنبؤ بها وعدم توفر أساليب مناسبة أخرى للوصول إلى القيمة العادلة بصورة موثوق منها لهذه الاستثمارات. أجرت الإدارة مراجعة تفصيلية لاستثماراتها في أسهم غير مسعرة وذلك لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة هذه الاستثمارات وسجلت خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 3,105 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجموع.

تدرج استثمارات الصناديق المشتركة غير المسعرة بصورة رئيسية بصافي قيمة الموجودات المقدمة من قبل مدراء الصناديق. وقد سجلت المجموعة خسائر الانخفاض في قيمة الصناديق المشتركة غير المسعرة بمبلغ 80 ألف دينار كويتي (2016: 284 ألف دينار كويتي).

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أساليب التقييم في إيضاح 26.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

13 استثمار في شركات زميلة

يعرض الجدول التالي تفاصيل الشركات الزميلة:

اسم الشركة	حصة الملكية		بلد التسجيل	الأنشطة الرئيسية
	2016	2017		
شركة الوسيط للأعمال المالية (ش.م.ك) مقفلة (التي تم دمجها حديثاً) *	-	41.98%	الكويت	خدمات وساطة استثمارية
شركة الوسيط للأعمال المالية (ش.م.ك) مقفلة *	37.64%	-	الكويت	وساطة
شركة سيرة للاستثمار ش.م.ب.م (م) (مصرف سيرة الاستثماري سابقاً)	34.33%	34.33%	البحرين	مؤسسة اعمال استثمارية (سابقاً بنك استثماري)
شركة مينا كابيتال القابضة (ش.م.ك) مقفلة	21.59%	46.59%	الكويت	استثمارات
الشركة الأولى للاستثمار العقاري ش.م.ك. (مقفلة)	33.21%	33.43%	الكويت	استثمار عقاري
الشركة الأولى لموارد الطاقة ش.م.ك.م. (مقفلة) (تحت التصفية)	23.98%	23.98%	الكويت	استثمار في قطاع الطاقة
الشركة الأولى للتعليم ش.م.ك. (مقفلة) **	-	22.09%	الكويت	خدمات تعليمية
شركة مجموعة أسس القابضة ش.م.ك.ع. **	-	21.59%	الكويت	استثمارات
الشركة الوطنية لإدارة الخدمات الإلكترونية ش.م.ك. (مقفلة) (تحت التصفية)	21.80%	21.80%	الكويت	تكنولوجيا المعلومات

* خلال السنة، أجرت شركة السيف للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) («السيف») (شركة تابعة سابقة) معاملة دمج مع شركة الوسيط للأعمال المالية ش.م.ك. (مقفلة) («الوسيط») (شركة زميلة سابقة). تم اعتماد عملية الدمج من قبل هيئة أسواق المال في 19 فبراير 2017. وتم تخفيف حصة ملكية المجموعة في شركة السيف من 47.86% إلى 41.98% كما أعيد تشكيل مجلس الإدارة. نتيجة لذلك، فقدت المجموعة قدرتها على ممارسة السيطرة على شرطة السيف وبدأت في المحاسبة عن حصتها في شركة السيف كشركة زميلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 28. تم تغيير تحديد اسم المنشأة المندمجة لاحقاً من «شركة السيف» إلى شركة الوسيط للأعمال المالية ش.م.ك. (مقفلة).

** خلال السنة، قامت المجموعة بحيازة حصص ملكية بنسبة 1.8% و5% في شركة مجموعة أسس القابضة ش.م.ك.ع. («أسس») والشركة الأولى للتعليم ش.م.ك. (مقفلة) (المصنفة سابقاً ضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) على الترتيب. لاحقاً لحيازة حصص الملكية الإضافية، قررت المجموعة أنها تمارس تأثير جوهري على شركتي أسس والأولى للتعليم المحاسبة عن هذه المعاملات ضمن معيار المحاسبة الدولي 28: استثمار في شركة زميلة وشركات محاصة («معيار المحاسبة الدولي 28»). نتيجة لذلك، سجلت المجموعة اجمالي ربح بمبلغ 855 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجمع تحت بند «إيرادات أخرى».

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

13 استثمار في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي الحركة في القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار في شركات زميلة خلال السنة:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
25,444	22,357	كما في 1 يناير
325	16,300	الإضافات
(435)	1,639	حصة في نتائج السنة
(2,089)	(3,512)	توزيعات أرباح ومساهمات في رأس المال
(83)	210	حصة في الإيرادات (الخسائر) الشاملة الأخرى
67	(151)	تعديل تحويل عملات أجنبية
-	(449)	متحصلات تصفية شركة زميلة
-	(2,255)	عدم التحقق
(872)	(998)	خسائر انخفاض قيمة شركات زميلة (إيضاح 6)
22,357	33,141	كما في 31 ديسمبر

أجرت الإدارة مراجعة تفصيلية لهذه الاستثمارات لتقييم ما إذا قد تعرضت هذه الاستثمارات للانخفاض في القيمة. وترى الإدارة - استنادا الى المعلومات المتاحة حاليا - عدم وجود دليل على انخفاض قيمة هذه الاستثمارات.

الحصة في مجمل الموجودات والمطلوبات الكلية للشركات الزميلة:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
8,923	18,094	موجودات متداولة
21,339	27,540	موجودات غير متداولة
4,035	3,682	مطلوبات متداولة
1,749	3,508	مطلوبات غير متداولة

الحصة في مجمل إيرادات ونتائج الشركات الزميلة:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,752	3,173	الإيرادات
(435)	1,638	ربح (خسارة) السنة
(16)	59	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

14 عقارات استثمارية

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
32,140	32,632	كما في 1 يناير
2,184	349	الإضافات
-	(1,944)	المستبعدات
(1,692)	229	التغير في القيمة العادلة
32,632	31,266	كما في 31 ديسمبر

تتكون العقارات الاستثمارية للمجموعة من عقارات في الكويت ودول أخرى من مجلس التعاون الخليجي. تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى الأقل من تقييمين أجراهما اثنين من مقيمي العقارات المستقلين والمسجلين.

تم رهن عدد من العقارات الاستثمارية بمبلغ 10.064 ألف دينار كويتي (2016: 10.471 ألف دينار كويتي) لضمان قروض (ايضاح 16).

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,924	1,797	إيرادات تأجير مكتسبة من عقارات استثمارية
(399)	(560)	مصروفات تشغيل مباشرة (تتضمن الإصلاحات والصيانة)
1,525	1,237	صافي إيرادات التأجير الناتجة من العقارات الاستثمارية

مطابقة القيمة العادلة:

عقارات استثمارية		
مباني	منتجع	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
31,809	331	كما في 1 يناير 2016
(1,361)	(331)	إعادة قياس مسجل في بيان الدخل المجمع
2,184	-	إضافات
32,632	-	كما في 31 ديسمبر 2016
229	-	إعادة قياس مسجل في بيان الدخل المجمع
349	-	الإضافات
(1,944)	-	المستبعدات
31,266	-	كما في 31 ديسمبر 2017

تم عرض إفصاحات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة المتعلقة بالعقارات الاستثمارية في إيضاح 26.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

15 موجودات أخرى

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
543	594	أتعاب إدارة مستحقة
1,839	2,756	دفعات مقدما متاحة لشراء استثمارات
-	7	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 24)
-	3,401	مدينو استرداد استثمارات
-	2,500	أرصدة مستحقة من بيع عقارات استثمارية
2,167	1,125	موجودات أخرى
4,549	10,383	

16 المستحق للبنوك

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
6,713	6,703	قروض مكفولة بضمان:
940	-	- مدرجة بالدينار الكويتي
7,653	6,703	- مدرجة بالدولار الأمريكي

إن كافة التسهيلات كما في 31 ديسمبر 2017 تحمل فائدة تتراوح بين 4.5% إلى 4.75% (2016: 3.4% إلى 4.50%) وتستحق الدفع خلال سنة واحدة. إن كافة التسهيلات مكفولة بضمان عقارات استثمارية (إيضاح 14).

17 دائنون ومصرفات مستحقة

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,754	4,391	مصرفات مستحقة
1,266	1,481	توزيعات أرباح مستحقة
3,847	1,698	دائنون آخرون
8,867	7,570	

18 رأس المال والاحتياطيات وتوزيعات الأرباح

(أ) رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2017 من 876.213 ألف سهم (2016: 876.213 ألف سهم) بقيمة 100 فلس للسهم مدفوعة نقداً.

(ب) علاوة إصدار الأسهم
إن علاوة إصدار الأسهم غير متاحة للتوزيع.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

18 رأس المال والاحتياطيات وتوزيعات الأرباح (تتمة)

(ج) الاحتياطي الاجباري

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، ينبغي تحويل نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاجباري. يجوز للشركة الأم أن تقرر وقف مثل هذه التحويلات السنوية عندما يصل رصيد الاحتياطي الاجباري إلى نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع الاحتياطي الاجباري للشركة الأم محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح للشركة الأم بتأمين هذا الحد.

في 1 يونيو 2017، وافق مساهمو الشركة الأم على شطب رصيد الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ 7,819 ألف دينار كويتي مقابل الاحتياطي الاجباري.

(د) أسهم خزينة

2016	2017	
39,046,273	68,131,173	عدد أسهم الخزينة
4.46%	7.78%	نسبة رأس المال
5,411	7,977	التكلفة - ألف دينار كويتي
3,709	6,677	القيمة السوقية - ألف دينار كويتي
101	116	المتوسط المرجح للقيمة السوقية للسهم (فلس)

إن احتياطي أسهم الخزينة الذي يعادل تكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها كغير متاح للتوزيع.

(هـ) إيرادات شاملة أخرى

فيما يلي تحليل التغيرات في الإيرادات الشاملة الأخرى حسب نوع الاحتياطي ضمن حقوق الملكية:

التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	الحصص غير المسيطر	المجموع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,548	-	-	2,548	صافي إيرادات غير المحققة من موجودات مالية متاحة للبيع
(5,819)	-	-	(5,819)	المحول الى بيان الدخل المجمع من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
2,070	-	-	2,070	المحول الى بيان الدخل المجمع من انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(434)	(95)	(339)	-	تعديلات تحويل عملات أجنبية
210	-	-	210	حصة في إيرادات شاملة أخرى لشركة زميلة
258	-	-	258	خسائر محققة من استبعاد شركة زميلة في معاملة دمج
270	-	-	270	خسائر محققة من استبعاد شركة تابعة في معاملة دمج
(463)	(339)	(95)	(897)	

2017:

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

18 رأس المال والاحتياطيات وتوزيعات الأرباح (تتمة)

(هـ) إيرادات شاملة أخرى (تتمة)

التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	الحصص غير المسيطر	المجموع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
203	-	(62)	141	صافي الإيرادات (الخسائر) غير المحققة من موجودات مالية متاحة للبيع
448	-	16	464	تحويل إلى بيان الدخل المجمع من موجودات مالية متاحة للبيع
6,009	-	121	6,130	تحويل إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
-	122	60	182	تعديلات تحويل عملات أجنبية
-	(140)	-	(140)	تحويل إلى بيان الدخل المجمع من تصفية شركة تابعة
(83)	-	-	(83)	حصة في الخسائر الشاملة الأخرى لشركات زميلة
6,577	(18)	135	6,694	

: 2016

(و) توزيعات أرباح

في 7 مارس 2018، اقترح مجلس إدارة الشركة الأم توزيع أرباح نقدية من الاحتياطي الإجمالي بنسبة 7% من رأس المال المدفوع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بمبلغ 5,624 ألف دينار كويتي. يخضع هذا الاقتراح لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية السنوية. وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم في اجتماعها المنعقد في 1 يونيو 2017 على توزيعات أرباح نقدية من الاحتياطي الإجمالي بما يمثل نسبة 5% (2015: لا شيء) من رأس المال المدفوع بمبلغ 4,205 ألف دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: لا شيء).

19 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل الأطراف ذات علاقة في الشركات الزميلة والصناديق المدارة والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يسيطرون عليها أو تخضع للسيطرة المشتركة أو يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة الأم.

شركات زميلة	أطراف أخرى ذات علاقة	المجموع	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
8	2,155	2,163	معاملات مدرجة في بيان الدخل المجمع:
55	-	55	أتعاب إدارة واستشارات
			إيرادات إيجارات
-	2,290	2,290	بيان المركز المالي المجمع
			موجودات أخرى

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)			19
المجموع	أطراف أخرى	شركات	2016
ألف	ذات علاقة	زميلة	
دينار كويتي	ألف	ألف	
	دينار كويتي	دينار كويتي	
			معاملات مدرجة في بيان الدخل المجموع:
1,773	1,767	6	أتعاب إدارة واستشارات
52	-	52	إيرادات إيجارات
			بيان المركز المالي المجموع
1,899	1,899	-	موجودات أخرى
465	-	465	دائنون ومصروفات مستحقة

مكافأة موظفي الإدارة العليا:

إن مكافأة موظفي الإدارة العليا للمجموعة خلال السنة كانت كما يلي:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
821	901	رواتب ومزايا قصيرة الأجل
109	149	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
930	1,050	

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 185 ألف دينار كويتي (2016: لا شيء)، وهي تخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

20 الشركات التابعة الجوهرية المملوكة جزئياً

انتهت المجموعة إلى أن شركتي السيف والمدى فقط هما الشركات التابعة الوحيدة التي بها حصص غير مسيطرة جوهرية بالنسبة للمجموعة. فيما يلي المعلومات المالية للشركات التابعة التي بها حصص غير مسيطرة جوهرية:

الأرصدة المتراكمة للحصص غير المسيطرة الجوهرية:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,950	-	شركة السيف
6,101	5,405	شركة المدى

فيما يلي معلومات مالية موجزة عن هذه الشركات التابعة. تستند هذه المعلومات إلى المبالغ قبل استبعاد المعاملات بين الشركات.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

20 الشركات التابعة الجوهريّة المملوكة جزئياً (تتمة)

ملخص بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2016		2017		
المدى	السيف	المدى	المدى	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,463	1,467	419		الإيرادات
197	992	184		المصروفات
1,266	475	235		ربح السنة
1,266	619	235		إجمالي الإيرادات الشاملة
				الخاص بالحصص غير المسيطرة:
669	248	114		ربح السنة
60	75	(95)		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى
729	323	19		

ملخص بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر:

2016		2017		
المدى	السيف	المدى	المدى	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
12,206	6,999	10,585		إجمالي الموجودات
329	1,341	89		إجمالي المطلوبات
11,877	5,658	10,496		إجمالي حقوق الملكية
				الخاص بـ:
5,776	2,708	5,091		مساهمي الشركة الأم
6,101	2,950	5,405		الحصص غير المسيطرة
11,877	5,658	10,496		

معلومات موجزة عن التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2016		2017		
المدى	السيف	المدى	المدى	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
452	1,029	1,817		التشغيل
-	(444)			الاستثمار
(558)	(1)	(1,674)		التمويل
(106)	584	143		صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

21 معلومات القطاعات

- لأغراض الإدارة، تنقسم المجموعة في أربعة قطاعات أعمال رئيسية. فيما يلي الأنشطة والخدمات الرئيسية لهذه القطاعات:
- يتمثل قطاع الاستثمارات في أنشطة تداول الأسهم بما في ذلك الاستثمار في الشركات الزميلة والاستثمارات الاستراتيجية الأخرى؛
 - يتمثل قطاع الخزينة في إدارة السيولة والمتاجرة في العملات الأجنبية؛
 - يتمثل قطاع العقارات في أنشطة الشراء والبيع والاستثمار في العقارات؛
 - يتمثل قطاع إدارة الموجودات والاستشارات في أنشطة إدارة المحافظ الاستثمارية لصالح الشركة الأم ولصالح الغير وإدارة الصناديق الاستثمارية وتقديم الاستشارات والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة.

تراقب الإدارة قطاعات التشغيل بصورة منفصلة لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع على أساس نتيجة القطاع قبل الضرائب في كل من النظام الإداري ونظام إعداد التقارير.

يعرض الجدول التالي الإيرادات والنتائج للسنة ومعلومات عن إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها:

2017	الاستثمار	الخبزينة	عقارات	إدارة الموجودات		المجموع
				والاستشارات	غير موزعة	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات القطاع	14,991	192	2,655	3,001	-	20,839
نتائج القطاع	7,886	(384)	476	3,033	-	11,011
خسائر انخفاض القيمة للقطاع والمخصصات	3,659	-	185	(1,142)	-	2,702
موجودات القطاع	153,763	3,684	34,914	594	640	193,595
مطلوبات القطاع	1,260	9	6,888	119	5,997	14,273
التزامات ومطلوبات محتملة	3,388	-	344	73	14	3,819

2016	الاستثمار	الخبزينة	عقارات	إدارة الموجودات		المجموع
				والاستشارات	غير موزعة	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات القطاع	7,559	328	263	2,463	-	10,613
نتائج القطاع	(3,225)	(186)	(1,220)	1,570	-	(3,061)
خسائر ومخصصات	7,002	-	33	-	-	7,035
موجودات القطاع	155,152	6,487	33,953	543	576	196,711
مطلوبات القطاع	1,486	946	6,887	2,066	5,135	16,520
التزامات ومطلوبات محتملة	1,898	-	673	73	19	2,663

ليس لدى المجموعة أي معاملات بين القطاعات.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

21 معلومات القطاعات (تمة)

معلومات جغرافية

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
9,793	19,724	إجمالي الإيرادات من مصادر خارجية
820	1,115	الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي
10,613	20,839	دولي

تستند معلومات الإيرادات أعلاه إلى موقع العميل.

22 التزامات ومطلوبات محتملة

(أ) كفالات بنكية

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، لدى المجموعة مطلوبات محتملة فيما يتعلق بكفالات بنكية بمبلغ 352 ألف دينار كويتي (2016: 1.057 ألف دينار كويتي) ناتجة ضمن سياق الأعمال العادية ولا يتوقع أن ينشأ عنها التزامات جوهرية.

(ب) التزامات تأجير عقود تأجير تشغيلي - المجموعة كمؤجر

أبرمت المجموعة عقود تأجير تشغيلي لعقاراتها الاستثمارية. وتتراوح مدة هذه العقود من 1 إلى 5 سنة.

فيما يلي الحد الأدنى لأرصدة التأجير المدينة المستقبلية بموجب عقود تأجير تشغيلي غير قابلة للإلغاء كما في 31 ديسمبر:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,574	1,486	الحد الأدنى من مبالغ الإيجارات المستلمة المستقبلية:
1,323	1,367	خلال سنة واحدة
2,284	2,078	من سنة إلى سنتين
		من سنتين إلى خمس سنوات

(ج) التزامات إنفاق رأسمالي

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ الحد الأقصى من التزامات الإنفاق الرأسمالي لدى المجموعة المتعلق بشراء الاستثمارات وترميم العقارات الاستثمارية وشراء ممتلكات ومعدات بمبلغ 3,467 آلاف دينار كويتي (2016: 1,606 آلاف دينار كويتي) تمتد بما يتجاوز فترة محاسبية واحدة.

23 حسابات بصفة الأمانة

تدير الشركة الأم محافظ نيابة عن آخرين وتحتفظ بأرصدة نقدية وأوراق مالية في حسابات بصفة الأمانة، دون حق الرجوع على المجموعة، وهي غير مدرجة في بيان المركز المالي المجموع. كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، كان إجمالي الموجودات بصفة الأمانة التي تديرها الشركة الأم بمبلغ 1.022,042 ألف دينار كويتي (2016: 1.521,208 ألف دينار كويتي). كما بلغ إجمالي الإيرادات المكتسبة من أنشطة الوكالة وأنشطة الأمانة الأخرى 2.962 آلاف دينار كويتي (2016: 2,409 ألف دينار كويتي).

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

24 المشتقات

تقوم المجموعة ضمن سياق أعمالها العادية بإجراء أنواع متنوعة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية. تتمثل الأداة المالية المشتقة في عقد مالي بين طرفين تعتمد فيه المدفوعات على تحركات الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو مؤشر أو معدل الأسعار المرجعي. تتمثل الأدوات المالية المشتقة التي تتاجر فيها المجموعة في عقود تحويل العملات الآجلة.

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

إن عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل وهي عقود مخصصة يتم إبرامها وهي غير مدرجة في سوق الأوراق المالية.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة التي تعادل القيم السوقية بالإضافة إلى المبالغ الاسمية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و2016. إن القيمة الاسمية هي مبلغ الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة أو المعدل المرجعي أو مؤشر الأسعار وهي الأساس الذي يتم بناءً عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعتبر مؤشراً لمخاطر الائتمان.

إجمالي القيمة الاسمية ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	2017
			عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
3,033	9	7	

لم يكن لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 أي مراكز مشتقات قائمة.

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به داخل المجموعة.

تتكون المطلوبات المالية الأساسية للمجموعة، بخلاف المشتقات، من المستحق للبنوك والدائنين والمصروفات المستحقة. إن الغرض الرئيسي لهذه المطلوبات المالية هو تمويل أنشطة العمليات التي تقوم بها المجموعة. لدى المجموعة مجموعة متنوعة من الموجودات المالية مثل النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة والموجودات الأخرى التي تنتج عن أنشطة عملياتها بصورة مباشرة.

تصنف المجموعة المخاطر التي تواجهها كجزء من أنشطة المراقبة والسيطرة ضمن فئات مخاطر معينة وبالتالي تم إسناد مسؤوليات محددة لمختلف المديرين لتحديد وقياس ومراقبة فئات المخاطر المحددة ورفع التقارير حولها. إن فئات المخاطر هي كما يلي:

(أ) المخاطر الناتجة من الأدوات المالية:

- 1- مخاطر الائتمان التي تتضمن مخاطر عجز العملاء والأطراف المقابلة
- 2- مخاطر السيولة
- 3- مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم

(ب) مخاطر أخرى

- 1- مخاطر المدفوعات مقدماً
- 2- مخاطر التشغيل التي تتضمن المخاطر المتعلقة بالأعطال التشغيلية

يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الكاملة عن وضع المنهج الشامل لإدارة المخاطر والموافقة على استراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

25.1 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عجز أحد أطراف إحدى الأدوات المالية عن الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتم مراقبة سياسة المجموعة الائتمانية ومدى تعرضها لمخاطر الائتمان بصورة مستمرة. تسعى المجموعة للحد من مخاطر التركيزات غير الملائمة للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق أو أعمال محددة وذلك من خلال تنويع أنشطة الإقراض.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لكافة الموجودات المالية:

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
15,180	7,112	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,928	9,784	موجودات أخرى
19,108	16,896	المجموع

يستند التعرض للمخاطر المبين أعلاه إلى صافي القيم المدرجة بالدفاتر المسجلة في بيان المركز المالي المجمع. إن الحد الأقصى لتعرض المجموعة للمخاطر يعادل القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه الأرصدة. يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل فردي 1,659 ألف دينار كويتي (2016): 3,853 ألف دينار كويتي).

ليس لدى المجموعة أي ضمان أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى مقابل أي من الموجودات المالية في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016.

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع مع تحليلها حسب القطاع الجغرافي:

2017	الكويت	الخليجي والدول العربية	دول مجلس التعاون	القطاع	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
5,134	1,793	185	7,112	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	
7,963	1,821	-	9,784	موجودات أخرى	
13,097	3,614	185	16,896	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	
2016	الكويت	الخليجي والدول العربية	دول مجلس التعاون	القطاع	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
7,598	5,382	2,200	15,180	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	
1,992	1,936	-	3,928	موجودات أخرى	
9,590	7,318	2,200	19,108	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

25.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزت المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجموع مع تحليلها حسب قطاع الأعمال:

المجموع	أخرى	الانشاءات والعقارات	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
ألف	ألف	ألف	ألف	دينار كويتي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
7,112	-	-	7,112	2017
9,784	51	2,721	7,012	الموجودات
16,896	51	2,721	14,124	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
				موجودات أخرى
				إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

المجموع	أخرى	الانشاءات والعقارات	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
ألف	ألف	ألف	ألف	دينار كويتي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
15,180	-	-	15,180	2016
3,928	1,088	187	2,653	الموجودات
19,108	1,088	187	17,833	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
				موجودات أخرى
				إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

تحليل الموجودات المالية متأخرة الدفع ولكن ليست منخفضة القيمة

ليس لدى المجموعة أي موجودات مالية «متأخرة الدفع ولكن ليست منخفضة القيمة» في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2016.

25.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة المجموعة لصعوبات في توفير الأموال للوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالأدوات المالية. يتم إدارة مخاطر السيولة من قبل إدارة الخزينة بالشركة الأم. وإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بصورة دورية بتقييم القدرة المالية للعملاء والاستثمار في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى التي يسهل تحويلها إلى نقد. تقوم الإدارة بمراقبة قائمة الاستحقاق للتأكد من توفر السيولة الكافية.

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق للمطلوبات المالية على المجموعة استناداً إلى التزامات المدفوعات التعاقدية غير المخصوصة.

إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية تعكس التدفقات النقدية المتوقعة التي تتضمن مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية هي كما يلي:

المجموع	أكثر من سنة	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	
ألف	ألف	ألف	ألف	دينار كويتي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
6,779	-	6,720	59	2017
7,530	2,696	-	4,834	المستحق للبنوك
14,309	2,696	6,720	4,893	دائنون ومصرفات مستحقة
3,819	1,901	1,878	40	مجموع المطلوبات
				التزامات رأسمالية ومطلوبات محتملة

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

25.2 مخاطر السيولة (تتمة)

2016	خلال 3 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
دينار كويتي	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
المستحق للبنوك	2,636	5,113	-	7,749
دائنون ومصروفات مستحقة	5,825	-	2,976	8,801
مجموع المطلوبات	8,461	5,113	2,976	16,550
التزامات رأسمالية ومطلوبات محتملة	996	1,612	55	2,663

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات حسب التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. تتحدد قائمة الاستحقاق للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع استناداً إلى تقدير الإدارة لتسييل تلك الموجودات المالية. إن الاستحقاقات الفعلية قد تختلف عن الاستحقاقات الموضحة أدناه حيث إن المقترضين يمتلكون حق السداد المسبق للالتزامات مع أو بدون غرامات السداد المسبق.

2017	خلال 3 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
دينار كويتي	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	7,120	-	-	7,120
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	20,049	-	-	20,049
عقارات للمتاجرة	477	-	-	477
موجودات مالية متاحة للبيع	-	-	91,159	91,159
استثمارات في شركات زميلة	-	-	33,141	33,141
عقارات استثمارية	-	-	31,266	31,266
موجودات أخرى	10,131	-	252	10,383
إجمالي الموجودات	37,777	-	155,818	193,595

2017	خلال 3 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
دينار كويتي	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
المطلوبات				
المستحق للبنوك	5,503	1,200	-	6,703
دائنون ومصروفات مستحقة	4,874	-	2,696	7,570
إجمالي المطلوبات	10,377	1,200	2,696	14,273

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

25.2 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	2016	
ألف	ألف	ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
					الموجودات
15,192	-	-	15,192		نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
20,252	-	-	20,252		موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
620	-	-	620		عقارات للمتاجرة
100,678	100,678	-	-		موجودات مالية متاحة للبيع
22,357	22,357	-	-		استثمارات في شركات زميلة
32,632	32,632	-	-		عقارات استثمارية
4,549	356	-	4,193		موجودات أخرى
431	431	-	-		الشهرة
196,711	156,454	-	40,257		إجمالي الموجودات

المجموع	أكثر من سنة	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	2016	
ألف	ألف	ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
					المطلوبات
7,653	-	1,073	6,580		المستحق للبنوك
8,867	2,976	-	5,891		دائنون ومصرفيات مستحقة
16,520	2,976	1,073	12,471		إجمالي المطلوبات

25.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أصل نتيجة التغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء كانت تلك التغيرات بسبب عوامل تتعلق بالاستثمار الفردي أو جهة الإصدار له أو العوامل التي تؤثر على جميع الاستثمارات المتداولة في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيعات الموجودات المحددة مسبقاً على فئات الموجودات المختلفة وتوزيع الموجودات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيزات قطاع الأعمال والتقييم المستمر لظروف واتجاهات السوق وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

25.3.1 مخاطر العملات الأجنبية

تمارس المجموعة أعمالها بصورة رئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تتعرض المجموعة للتغيرات في أسعار الدولار الأمريكي واليورو والدرهم الإماراتي والريال السعودي والريال القطري. يمكن أن يتأثر بيان المركز المالي للمجموعة بشدة بالحركة في هذه العملات. لتخفيف تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية، يتم مراقبة التدفقات النقدية بعملات بخلاف الدينار الكويتي.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

25.3 مخاطر السوق (تتمة)

25.3.1 مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية استناداً إلى الحدود الموضوعية من قبل مجلس إدارة الشركة الأم والتقييم المستمر للمراكز القائمة للمجموعة. توضح الجداول التالية العملات التي تتعرض المجموعة لمخاطر كبيرة تجاهها في 31 ديسمبر على الموجودات والمطلوبات. يحتسب التحليل تأثير التغير بنسبة 5% في أسعار صرف العملات في مقابل الدينار الكويتي على النتائج والإيرادات الشاملة الأخرى، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

العملة	الزيادة/(النقص) في السعر مقابل الدينار الكويتي	التأثير على النتائج 2017 ألف دينار كويتي	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى 2017 ألف دينار كويتي	التأثير على النتائج 2016 ألف دينار كويتي	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى 2016 ألف دينار كويتي
اليورو	+5% -5%	18 (18)	72 (72)	2 (62)	60 -
الدولار الأمريكي	+5% -5%	200 (463)	611 (348)	157 (541)	796 (412)
الريال القطري	+5% -5%	4 (4)	98 (98)	3 (3)	130 (130)
الريال السعودي	+5% -5%	41 (98)	897 (840)	195 (392)	721 (524)
الدرهم الإماراتي	+5% -5%	11 (76)	405 (339)	24 (24)	345 (345)

25.3.2 مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتعلق تعرض المجموعة لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق بصورة رئيسية بالمستحق من جانب المجموعة للبنوك والذي يحمل أسعار فائدة متغيرة. إن سياسة المجموعة هي إدارة تكلفة الفائدة من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية تنافسية من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والمراقبة المستمرة لتقلبات أسعار الفائدة.

إن حساسية بيان الدخل المجمع هي تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على نتيجة المجموعة قبل الضرائب لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية الحساسة لأسعار الفائدة والمحتفظ بها في 31 ديسمبر. لا يوجد أي تأثير مباشر على الإيرادات الشاملة الأخرى.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

25 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

25.3 مخاطر السوق (تتمة)

25.3.2 مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

التأثير على نتيجة السنة			
ألف	الزيادة / النقص		
دينار كويتي	في النقاط الأساسية		
			2017
(3)	+25		دينار كويتي
3	-25		دينار كويتي
			2016
(2)	+25		دينار كويتي
2	-25		دينار كويتي

25.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيم العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات بالنسبة لتركز أنشطة قطاعات الأعمال. إن معظم استثمارات المجموعة في الأسهم المسعرة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

فيما يلي التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في 31 ديسمبر) ونتائج المجموعة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في 31 ديسمبر) مقابل التغير بنسبة 5% في مؤشرات السوق، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

2017		2017		
التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	التأثير على النتائج	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	مؤشرات السوق
506	1,420	722	1,313	الكويت
418	472	375	818	أخرى

25.4 مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع. لا تتعرض المجموعة لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25.5 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر التعرض لخسائر نتيجة لتعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عند فشل ضوابط الرقابة في الأداء، يمكن أن تؤدي مخاطر التشغيل إلى الضرر بالسمعة أو تداعيات قانونية وتنظيمية أو تكبد خسارة مالية. لا تستطيع المجموعة أن تتوقع استبعاد كافة مخاطر التشغيل، ولكنها تستطيع إدارة هذه المخاطر من خلال إطار عمل مراقبة وعن طريق مراقبة والتجاوب مع مخاطر التشغيل. تتضمن ضوابط الرقابة فعالية عمليات فصل الواجبات وحقوق الوصول والتفويض وإجراءات التسوية وتوعية الموظفين والتقييم، بالإضافة إلى استخدام التدقيق الداخلي.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

26 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة:
الإفصاحات الكمية بالجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

قياس القيمة العادلة باستخدام					
المدخلات غير الملحوظة الجوهرية (المستوى 3) ألف دينار كويتي	المدخلات الملحوظة الجوهرية (المستوى 2) ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	تاريخ التقييم	2017
					موجودات يتم قياسها بالقيمة العادلة
					موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
-	-	11,957	11,957	31 ديسمبر 2017	أوراق مالية محلية مسعرة
-	-	8,092	8,092	31 ديسمبر 2017	أوراق مالية أجنبية مسعرة
-	-	41,252	41,252	31 ديسمبر 2017	موجودات مالية متاحة للبيع:
-	-	-	-	31 ديسمبر 2017	استثمارات في أسهم مسعرة
-	26,578	-	26,578	31 ديسمبر 2017	استثمارات غير مسعرة في صناديق مشتركة (استثمار في أسهم مسعرة)
23,329	-	-	23,329	31 ديسمبر 2017	استثمارات في أسهم غير مسعرة
31,266	-	-	31,266	31 ديسمبر 2017	عقارات استثمارية
					موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة
-	634	-	634	31 ديسمبر 2017	عقارات للمتاجرة
54,595	27,212	61,301	143,108		
2016					
					موجودات يتم قياسها بالقيمة العادلة
					موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
-	-	10,200	10,200	31 ديسمبر 2016	أسهم محلية مسعرة
-	-	10,052	10,052	31 ديسمبر 2016	أسهم أجنبية مسعرة
-	-	39,156	39,156	31 ديسمبر 2016	موجودات مالية متاحة للبيع:
-	-	-	-	31 ديسمبر 2016	استثمارات في أسهم مسعرة
-	29,461	-	29,461	31 ديسمبر 2016	استثمارات غير مسعرة في صناديق مشتركة (استثمار في أسهم مسعرة)
32,632	-	-	32,632	31 ديسمبر 2016	عقارات استثمارية
					موجودات يتم قياسها بالتكلفة بينما يتم الإفصاح عن القيمة العادلة
-	780	-	780	31 ديسمبر 2016	عقارات للمتاجرة
32,632	30,241	59,408	122,281		

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المذكورة أعلاه طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

26 قياس القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات والمطلوبات المالية ضمن المستوى 3 المسجلة بالقيمة العادلة:

	الربح/ (الخسارة) المسجل في بيان الدخل المجمع ألف دينار كويتي	الربح/ (الخسارة) المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	صافي المشتريات والتحويلات والمبيعات والتسويات ألف دينار كويتي	كما في 31 ديسمبر ألف دينار كويتي	
					2017
	-	-	23,329	23,329	موجودات مالية متاحة للبيع: استثمارات في أسهم غير مسعرة
	229	-	(1,595)	31,266	عقارات استثمارية
	229	-	21,734	54,595	
					2016
	-	-	(1,935)	-	موجودات مالية متاحة للبيع: استثمارات في أسهم غير مسعرة
	(1,692)	-	2,184	32,632	عقارات استثمارية
	(1,692)	-	249	32,632	

كما في 31 ديسمبر 2016، تم ادراج استثمارات المجموعة في أسهم غير مسعرة بمبلغ 32.601 ألف دينار كويتي بالتكلفة ناقصا انخفاض القيمة. خلال 2017، تمكنت المجموعة من تحديد القيمة العادلة بصورة موثوق منها لهذه الاستثمارات باستخدام طرق التقييم المناسبة والمعلومات المالية الحديثة المتاحة. تم ادراج القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ضمن المستوى 3 من الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2017.

تفاصيل المدخلات غير الملحوظة الجوهرية المستخدمة لتقييم الموجودات المالية:

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم غير مسعرة من خلال تطبيق طريقة السوق التي تستعين بمضاعف السعر للقطاعات ذات الصلة والشركات المدرجة المقارنة. كما تستعين المجموعة بطريقة صافي القيمة المدرجة بالدفاتر باستخدام أحدث البيانات المالية المتاحة للشركة المستثمر فيها، حيث يتم قياس القيمة العادلة للموجودات الأساسية. يتم تطبيق خصم صعوبة التسويق على القيمة العادلة التي يتم تحديدها باستخدام تلك الطريقة التي تستند الى أحكام الإدارة.

تفاصيل المدخلات غير الملحوظة الجوهرية المستخدمة لتقييم الموجودات غير المالية:

لغرض تحديد قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، يتم استخدام طريقة الإيرادات حيث يتم توظيف أسلوب القيمة الحالية لتعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل (مدخلات تقييم جوهرية غير ملحوظة)، استناداً إلى سعر المتر المربع ومعدل الإيجار كل شهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع بها العقارات.

سيكون التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين المجمع غير جوهري إذا تم تغيير متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية غير المسعرة بنسبة 5%.

تابع: إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

26 قياس القيمة العادلة (تتمة)

لم تتغير طرق وأساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية المجمعة السابقة.

تم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة وليست القيمة المدرجة بالدفاتر مختلفة بشكل جوهري عن قيمتها العادلة نظراً لأن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات استحقاقات قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة. تم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن بعض الافتراضات مثل هوامش الائتمان المناسبة للظروف.

27 إدارة رأس المال

إن هدف المجموعة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة للمساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر للموجودات الأساسية. للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تعديل مبلغ توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لتخفيض الدين.

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات المتبعة في إدارة رأس المال خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016.

تراقب المجموعة رأس المال باستخدام معدل الإقراض وهو صافي الدين مقسوماً على إجمالي رأس المال زائداً صافي الدين. تُدرج المجموعة المستحق للبنوك والدائنين والمصروفات المستحقة، ناقصاً النقد والنقد المعادل ضمن صافي الدين. يتضمن رأس المال حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم ناقصاً التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة.

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار الكويتي	دينار الكويتي	
7,653	6,703	المستحق للبنوك
8,867	7,570	دائنون ومصروفات مستحقة
(15,192)	(7,120)	ناقصاً: النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,328	7,153	صافي الدين
171,136	173,912	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(3,630)	(3,167)	ناقصاً: التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
167,506	170,745	إجمالي رأس المال
168,834	177,898	رأس المال وصافي الدين
1%	4%	معدل الإقراض